الأمم المتحدة A/59/PV.53

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٥٣**
الاثنين، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شودري (بنغلاديش).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ٥٠ و ٥١ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي دول مجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي التاسع للمحكمة الجنائية الدولية (A/59/183)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الحادي عشر للمحكمة الدولية (A/59/215)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أتقدم بتهانئي القلبية الخالصة إلى جميع الوفود بمناسبة عيد الفطر المبارك.

تنظر الجمعية العامة الآن، في مناقشة مشتركة، في البندين ٥٠ و ٥١ من جدول أعمالها.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تحيط علما بالتقرير السنوي التاسع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية تحيط علما بالتقرير السنوي الحادي عشر للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-60509 (A)
0460509

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إريك موسي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد موسى (تكلم بالانكليزية): أنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة وأن أعرض التقرير السنوي التاسع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وإن الفترة قيد الاستعراض هي من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ولكن هذه المناسبة توفر أيضا فرصة لتقييم النتائج المحرزة حتى الآن للولاية الثالثة للمحكمة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧ في ضوء تنفيذ استراتيجية المحكمة لإنجاز المحاكمات.

خلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت المحكمة خمسة أحكام قضائية تشمل تسعة متهمين. وأصدرت حكما آخر في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وبهذا يصل إجمالي عدد الأحكام التي أصدرتها المحكمة منذ بداية المحاكمة الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى ١٧ حكما، شملت ٢٣ شخصا. ومن المتوقع إصدار الحكم المقبل في ظرف شهرين. ولم يكن الإنتاج القضائي بمثل هذا الحجم أبدا من قبل.

وفي عام ٢٠٠٣، بدأت المحكمة أربع محاكمات جديدة تشمل إجمالي ١٠ متهمين. وفي عام ٢٠٠٤، بدأنا ثلاث محاكمات جديدة تتعلق بستة معتقلين. وبناء على ذلك، تجري حاليا محاكمة ٢٥ شخصا، يشملون الأشخاص الذين بدأت محاكماتهم في الولاية الثانية للمحكمة. وفي الوقت الراهن، يكون لدينا بالتالي إجمالي قضايا منجزة وجارية تشمل ٤٨ شخصا.

ويمكن تقسيم المحاكمات الجارية التي تشمل ٢٥ متهما إلى مجموعتين هما: قضايا تشمل متهمين عدة وقضايا تشمل متهما واحدا. وتشمل خمسة محاكمات متهمين عدة، يتألفون من إجمالي ٢٢ شخصا. وهذه المحاكمات كبيرة ومعقدة، وهي بالضرورة تستغرق وقتا طويلا، لأن الادعاء والدفاع سيستدعيان عددا كبيرا من الشهود. وبالتالي يسرني أن أبلغ بأن تقدما كبيرا قد أحرز في محكمة بوتاري (ستة متهمين) وقضية العسكريين الأولى (أربعة متهمين). وفي كلتا المحاكمتين، انتهى الادعاء العام مؤخرا من قضيته بعد أن استدعى ٥٩ شاهدا و ٨٢ شاهدا، على التوالي. وستبدأ أفرقة الدفاع قضاياها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي المحاكمة الحكومية، وهي المحاكمة الثالثة المتعددة المتهمين التي تشمل أربعة متهمين، لم يبق سوى ١٢ شاهد إثبات.

إن التقدم المحرز في هذه القضايا الثلاث التي تشمل عدة متهمين يشكل خطوة هامة نحو تنفيذ استراتيجية المحكمة لإنجاز المحاكمات. وتظهر تجربتنا مع القضايا التي تشمل عدة متهمين أن عرض قضية الدفاع تتطلب عادة وقتا أقل من قضية الادعاء العام لأن استجواب الخصم يستغرق وقتا أقصر. والقضيتان المتبقيتان اللتان تشملان عدة متهمين هما في مرحلة مبكرة جدا. وتأخرت محاكمة العسكريين الثانية التي بدأت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بسبب حالة مرضية. أما محاكمة كاريمبرا والمجموعة، التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فستبدأ من جديد بعد أن قضت دائرة الاستئناف مؤخرا بذلك. وستعطى الأولوية لهاتين المحاكمتين في عام ٢٠٠٥.

وإذ أنتقل الآن إلى القضايا المتهم فيها شخص واحد، فإنها أقل تعقيدا من المحاكمات المتعددة المتهمين وتستغرق وقتا أقل. وأصدرت المحكمة أحكاما في ثلاث محاكمات أحادية المتهم منذ تقديم تقريرنا السنوي الأخير. وبدأت محاكمة غاكومبيتسي في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وصدر الحكم في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بعد ٣١ يوما

من المحاكمة. وبدأت قضية ندينداياهيزي في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ مع إصدار الحكم في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بعد ٢٧ يوما من المحاكمة. وفي محاكمة موهيمامنا، التي بدأت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، قدمت الأطراف الأدلة الخاصة بها بعد ٣٤ يوما من المحاكمة. ومن المتوقع إصدار الحكم في أوائل عام ٢٠٠٥. وهذه المحاكمات الثلاث الأخيرة تؤكد قدرة المحكمة على إنهاء القضايا الأحادية المتهم في أقل من عام مع أن القضاة في هذه المحاكم يجرون أيضا محاكمات متعددة المتهمين. واسمحوا لي أن أضيف أنه في الأسبوع الماضي انتهى الادعاء أيضا من تقديم دعواه في محاكمة سيمبا، التي بدأت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

وبغية ضمان الحد الأقصى من العمل القضائي المنجز، من المهم إيجاد التوازن المناسب بين المحكمات الأحادية المتهم والمتعددة المتهمين. والمحاكمات الثماني الجارية الآن تنعقد في مجرد ثلاث قاعات. وهذا يجعل المهمة صعبة وتتطلب التخطيط بعناية على المدى الطويل. وعادة ما يتم تحديد موعد قضايا المتهم المنفرد خلال فترات الانقطاع في المحاكمات الكبيرة، التي تسمى بذات المسارين، أو يتم الاستماع إليها في نوبات صباحية أو مسائية في أوقات متزامنة مع محاكمات أخرى. إننا نتطلع إلى ضمان إحراز تقدم منتظم للمحاكمات المتعددة المتهمين. وبعد إنجازها، لن يبقى سوى محاكمات أحادية المتهم.

وأود أن أشدد على أن عبء العمل على دائرة الاستئنافات للمحكمة أيضا كبير جدا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أودعت أربعة استئنافات لأحكام صادرة و ٣٣ استئنافا تمهيديا. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، أصدرت دائرة الاستئنافات حكما في قضية نيتيغيكا. وسيصدر الحكم في قضية نتاكيروتيمانا في أواخر هذا العام.

وكما ذكرنا في تقريرنا السنوي، فإن بدء أربع محاكمات جديدة في عام ٢٠٠٣ كان بسبب وصول خمسة قضاة مخصصين العام الماضي. وزاد قرار مجلس الأمن ١٥١٢ (٢٠٠٣) عدد القضاة المخصصين إلى تسعة. ووصل القضاة المخصصون الأربعة المتبقون إلى أروشا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ ومكنوا من بدء محاكمتين جديدتين. ويشكل هؤلاء القضاة التسعة، الذين جرى اختيارهم على أساس المعايير الواردة في النظام الأساسي للمحكمة، فريقا ممتازا بالترافق مع القضاة التسعة الدائمين (بمن فيهم قاض دائم جديد من سانت كيتس ونيفس وقاض من سري لانكا)، وهم قدموا بالفعل إسهامات كبيرة للمحكمة. وأود أن أؤكد من جديد على تقديرنا للجمعية العامة على انتخابها مجموعة من ١٨ قاضيا مخصصا. كما أننا نتطلع إلى الاعتماد على القضاة المخصصين التسعة المتبقين حينما تنتهي مدة تعيينات القضاة المخصصين الموجودين حاليا في أروشا.

واستنادا إلى التقدم المحرز خلال العام الماضي، يسرني أن أؤكد على أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ملتزمة بالجدول الزمني لإنجاز جميع المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨، حسبما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). فطبقا لذلك القرار، سيركز مدعي عام المحكمة على الذين يُزعم أنهم كانوا في مواقع القيادة وأنهم يتحملون المسؤولية الأكبر عن الجرائم التي ارتكبت. وآخر صيغة لاستراتيجيتنا لإنجاز المحاكمات، المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ترد في الوثيقة S/2004/341، وأحيل الوفود إلى تلك الوثيقة للمزيد من المعلومات. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، سنلتقي المدعي العام وأنا في مجلس الأمن وسنقدم تقييمنا لفترة ستة أشهر لتنفيذ استراتيجية إنجاز المحاكمات، وفقا لقرار المجلس ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وبالرغم من أننا ملتزمون بالجدول الزمني، فإن هناك سحبا داكنة في الأفق. ولا يمكن للمحكمة أن تمتثل للجداول الزمنية المحددة في قرار مجلس الأمن إلا إذا تم تزويدها بالموارد الوافية. وللأسف، فإن دولا أعضاء بعينها لم تسدد مساهماتها للمحكمتين المخصصتين. وبناء على ذلك، جمد المراقب تعيين موظفين جدد في المحكمتين. وحتى الآن، لم يحدث ذلك أي تأثير كبير على استراتيجية إنجاز المحاكمات للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وقد تمكنا من المحافظة على استمرار المحاكمات، ولكن الحالة أصبحت حرجة. وهناك أكثر من ٨٠ موظفا تركوا المحكمة منذ فرض التجميد، ويزداد عدد الوظائف الشاغرة كل شهر. والعديد من الوظائف الشاغرة يرتبط ارتباطا مباشرا بالإنتاج القضائي للمحكمة.

واسمحوا لي أن أقدم بعض الإيضاحات. فابتداء من اليوم، هناك تسع وظائف شاغرة لموظفين قضائيين في ثلاث دوائر، أوقف التوظيف فيها بناء على التجميد. وكان من شأن هؤلاء الموظفين القضائيين التسعة أن يعملوا تحت الإشراف المباشر للقضاة. وهناك العديد من القضاة الدائمين والمخصصين الذين لا يوجد لهم مساعدون قانونيون. ويتقاسم القضاة الآن خدمات الموظفين القانونيين من خلال ترتيبات مخصصة. وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر.

كما يواجه مكتب المدعي العام مشاكل جدية. ففي قسم الاستئنافات، هناك ٥ وظائف شاغرة من أصل ١١ وظيفة. وتوجد ١٦ وظيفة شاغرة في قسم المحاكمات، مما خفض بشكل كبير قدرات الأفرقة التسعة للمحاكمات. وتأثرت أيضا قدرة قلم المحكمة على تقديم الدعم للعملية القضائية. وفضلا عن ذلك، فإن انعدام الموارد يؤثر على أفرقة الدفاع.

ومن المفارقات أن المساهمات المالية التي لا غنى عنها لا يتم تسديدها بينما تبذل المحكمة كل ما في وسعها لإنجاز مهمتها. ولا يمكننا أن نحافظ على السرعة إذا كانت العراقيل موجودة. وربما يعني إبطاء العملية القضائية أيضا أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تسدد مساهماتها لفترات زمنية أطول. وكما ورد في تقريرنا السنوي، فإن المحكمة توصي توصية شديدة بأن تستمر في تلقي موارد وافية لتمكينها من التقيد بالمواعيد النهائية التي حددها مجلس الأمن.

وتقدر المحكمة تعاون السلطات الرواندية. ففي العام الماضي أبلغت عن وجود تدفق مستمر للشهود من كيغالي إلى أروشا. ويسرني أن أذكر أن هذا الوضع ما زال قائما. وبناء على طلبنا، تلقينا أيضا وثائق عن إجراءات قضائية في رواندا لكي نتمكن من إجراء تقييم كامل لمصداقية الشهود. وذلك أمر هام لتراهة الإجراءات التي تتم في أروشا. واسمحوا لي أن أشدد على أنه لا بد أن يتلقى كلا الطرفين – الادعاء العام والدفاع – المساعدة اللازمة لتنفيذ تحقيقاتهما في رواندا.

وهناك ١٧ متهما ما زالوا هاربين وما زالوا يتفادون العدالة. ويزعم أن بعضهم كانوا المخططين للأحداث التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤. وتناشد المحكمة الدول التي يوجد فيها هؤلاء المتهمين أن تكثف تعاونها مع المحكمة وأن تسهل إلقاء القبض عليهم وتسليمهم إلى أروشا. كما ينبغي للدول الأعضاء أن تبقى منفتحة تجاه المناقشات المتصلة باحتمال نقل قضايا لمتهمين ولمشتبه فيهم مطلقي السراح إلى الولايات القضائية الخاصة بها. وبعد تقديم المدعي العام طلب النقل، سيكون متروكا لدوائر المحكمة أن تقرر ما إذا كان أي شخص سيتم نقله أم لا.

وأود أن أضيف أن التعاون داخل المحكمة ممتاز. ويجتمع الرئيس والمدعي العام ورئيس القلم بشكل منتظم في مجلس التنسيق ويتكرر الاتصال بينهم بشكل أعم. وما زال موظفو المحكمة ملتزمين ويعملون بجدية.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد على تقديرنا للدول الأعضاء الست التي أبرمت اتفاقات لإنفاذ الأحكام التي أصدرتها المحكمة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن شكرنا لجميع الدول الأعضاء على تعاونها، بما في ذلك إلقاء القبض على الأشخاص المتهمين ونقلهم إلى أروشا وتسهيل سفر الشهود. كما تشكر المحكمتان الأمين العام، السيد كوفي عنان، على دعمه المستمر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

السيد ميرون (تكلم بالانكليزية): يشرفني كثيرا أن أخاطب الجمعية لعرض التقرير السنوي الحادي عشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وفي البداية، أود أن أشكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الدعم الجوهري الذي تقدمه إلى المحكمة منذ فترة طويلة. ونحن نعمل بشكل دؤوب لإنجاز عملنا الهام، ويسرني أن أبلغ بأننا، على الرغم من العقبات الكبيرة، نخطو خطوات واسعة.

ومنذ تقريري الأخير الذي قدمته إلى الجمعية قبل عام، فإن المحكمة واصلت سيرها المنتظم نحو التقدم في تحقيق مهمتها. واستمرت دوائر المحاكمات ودائرة الاستئنافات تستمع إلى عدد قياسي من القضايا والبت فيها، ونفذنا عددا من الإصلاحات بغية زيادة كفاءة إجراءاتنا وسرعتها. واتساقا مع استراتيجية إنجاز المحاكمات التي أيدها مجلس الأمن، فإن تلك المبادرات، الداخلية والخارجية على حد سواء، تكفل تركيز طاقات المحكمة ومواردها على محاكمة القادة الكبار المشتبه في أنهم أكثر المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الواقعة ضمن ولاية المحكمة. ومع أننا فخورون بالمكاسب التي تحققت، فإننا نسلم بأن هناك دائماً متسعاً للتحسين. ونحن نسعى باستمرار لإيجاد وسائل لزيادة كفاءة إجراءاتنا وتخفيض تكاليف عملياتنا، دون التضحية بجودة عملنا.

فقد ضاعفنا جهودنا للتأكد من أن جميع دول يوغسلافيا السابقة تفعل كل ما في وسعها لإلقاء القبض على الأفراد الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام ولا يزالون مطلقي السراح، وتجدر ملاحظة أن صربيا والجبل الأسود سلمت إلى المحكمة ليوبيسا بيارا، الذي أدين بارتكاب فظائع في سريبرينيتشا. بيد أننا في سعينا لإنجاز مهمة المحكمة، نزداد قلقاً بسبب الظروف المالية الراهنة وتأثيرها الذي بدأ يظهر على عملنا، وبسبب وجود عدد من الأشخاص المهمين الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام ولكنهم لا يزالون مطلقي السراح.

وإذ نضع هذه الشواغل نصب أعيننا، نتوق إلى تعاون جميع الدول الأعضاء في سعينا لنقدم إلى العدالة الذين ارتكبوا فظائع لطخت وجه البلقان في التسعينات وأزهقت أرواح مئات الآلاف، كما نتوق باستمرار إلى إسهام جميع الدول الأعضاء في المصالحة بين شعوب يوغسلافيا السابقة.

أولاً، اسمحوا لي أن أعرض على الجمعية بعض الإنجازات الرئيسية للمحكمة أثناء السنة الماضية. لقد استمرت أنشطة المحكمة تسير بسرعة، للوفاء بالتزامات المحكمة تجاه مجلس الأمن والجمعية العامة. واستمرت دوائر المحكمة في العمل بكامل قدرتها، حيث تعقد جلسات صباحية وجلسات بعد الظهر، وكثيراً ما تُجري ست محاكمات في نفس الوقت. وأثناء السنة قيد الاستعراض، نظرت المحكمة في جميع مراحل الإجراءات المختلفة

المتعلقة بـ ٣٥ قضية تتعلق بالحيثيات وخمس قضايا تتعلق بعدم احترام المحكمة. وأصدرت المحكمة ١١ حكماً، يتعلق بعضها بالحيثيات ويتعلق بعضها الآخر بإصدار الأحكام.

ومن المؤكد أن محاكمة سلوبودان ميلوسفيش، الرئيس السابق لدولة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، كانت أبرز القضايا التي نظرت فيها دائرة المحكمة الابتدائية الثالثة. وبعد ترك رئيس الجلسة القاضي ماي المحاكمة – وللأسف، وفاته – تمكنا من مواصلة إدارة المحاكمة بأن طبّقنا، لأول مرة في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، المادة ١٥ (مكرراً)، التي عدلناها في عام ٢٠٠٢، والتي أتاحت لنا أن نُحِلّ فوراً القاضي بونومي محل القاضي ماي. وفي شباط/فبراير من هذا العام، أنهى المدعي العام مرافعاته واستهل محامي الدفاع مرافعاته في نهاية آب/أغسطس.

وأثناء السنة قيد النظر، بَتّت دائرة الاستئناف في عدد قياسي من قضايا الاستئناف. فقد انتهت دائرة الاستئناف من البت في ١٧ استئنافاً تمهيدياً، وأربع قضايا استئناف من الأحكام على أساس الحيثيات، وطلب لإجراء مراجعة. وغيرت دائرة الاستئناف أيضاً إجراءات عملها الداخلية لضمان استمرار النظر في قضايا الاستئناف بأقصى سرعة ممكنة وبأكبر قدر من العدالة.

وعلى مدى العام الماضي، اعتمدنا عدة إصلاحات هامة للحفاظ على موارد المحكمة لمحاكمة كبار المسؤولين. داخلياً، قمنا بتعديل قواعد عملنا لتيسير تنفيذ استراتيجية الإنجاز وتنفيذ أهداف قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وفي جلسة عامة استثنائية في نيسان/أبريل، عدّل قضاة المحكمة المادة ٢٨ (ألف) من النظام الداخلي والإثبات بحيث تقضي بقيام مجموعة من القضاة – تحديداً الرئيس ونائب الرئيس، بالإضافة إلى القضاة الذين يترأسون دوائر المحكمة الابتدائية الثلاث – بالتحقق من أن كل لائحة اتهام جديدة يقدمها المدعي العام تركز على واحد أو أكثر من كبار الزعماء المتهمين الذين يتحملون أكبر المسؤوليات عن الجرائم التي تدخل في إطار الولاية القضائية للمحكمة. ولوائح الاتهام، التي ينطبق عليها معيار كبار الزعماء هذا، تسير في مجراها العادي؛ ولوائح الاتهام التي لا ينطبق عليها هذا المعيار تعاد إلى المدعي العام.

واعتمد قضاة المحكمة الدائمين أيضاً بالإجماع المادة ١١ (مكرراً)، وهي المادة التي تنظم تحويل قضايا تتعلق بمتهمين من ذوي المراكز المتوسطة والمتدنية إلى الولايات القضائية الوطنية، شريطة أن يلقى المتهمون محاكمة عادلة ولا يتعرضون لعقوبة الإعدام. وقبل هذا التعديل، كانت هذه المادة لا تسمح بتحويل قضية ما إلى الولاية القضائية الوطنية إلا إلى الولاية القضائية التي ارتكبت فيها الجريمة المزعومة أو التي ألقي فيها القبض على المتهم. إلا أننا وسعنا الآن المادة ١١ (مكرراً) لنسمح بنقل قضايا إلى أية ولاية قضائية لديها الإرادة والقدرة القضائية على توفير محاكمة عادلة للمتهم – مرة أخرى طالما أن عقوبة الإعدام ليست من العقوبات المطبقة.

ولقد أوجد ذلك التعديل آلية إضافية لإحالة القضايا من الولاية القضائية للمحكمة، مما يحسن كفاءة المحكمة. وبنقل قضايا المتهمين ذوي المراكز المتدنية والمتوسطة، نعزز المشاركة الهامة للحكومات الوطنية في تحقيق المصالحة والعدالة للمنطقة. وقد طُلب إلى إحدى دوائر المحكمة الابتدائية النظر في طلبات المدعي العام لنقل قضايا إلى محاكم البوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا. ومهمة دائرة المحكمة هذه التحقق من استيفاء الشروط التي حددها مجلس الأمن وقواعدنا الخاصة بالإجراءات والإثبات، المتعلقة بكون المتهم من ذوي المراكز العليا وتوفر إجراءات المحاكمة

العادلة في المحاكم المحلية، قبل أن يتسنى نقل القضايا. ويسرني أن أخبركم أن إحدى هذه الولايات القضائية الوطنية على وشك أن تصبح جاهزة لتلقي قضايا مسؤولين من ذوي المراكز المتدنية والمتوسطة المحولة إليها.

وعمل مسؤولون من المحكمة بتعاون وثيق مع مكتب المفوض السامي لاستحداث دائرة خاصة لجرائم الحرب في محكمة الدولة الجديدة في البوسنة والهرسك. وأنشئت قوة عمل للتنفيذ وتسعة أفرقة عاملة، وأوشكت هذه الأفرقة على الانتهاء من عملها في إعداد دائرة جرائم الحرب في سراييفو لتلقي القضايا المحالة إليها. وتتوقع سلطات البوسنة أن تصبح هذه الدائرة جاهزة للعمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والمحكمة مستعدة لبدء نقل قضايا إليها في أسرع وقت ممكن عملياً.

وفيما تتجه منطقة البلقان نحو الاستقرار، ينبغي أن تتحمل المحاكم الوطنية – وأنا أثق أنها ستفعل ذلك – دوراً كبيراً في تقديم الجناة إلى العدالة، محققة المصالحة في المنطقة، ومعززة سيادة القانون. إلا أنها لن تستطيع أن تفعل ذلك إلا إذا لم يجر استخدامها لأغراض سياسية وإذا استوفت المعايير الدولية المتعلقة بالإجراءات القانونية والمحاكمة العادلة. ولتحقيق هذه الغاية، ابتدأ بعض أعضاء المجتمع الدولي مدّ يد العون إلى محكمة سراييفو الناشئة. وفي مؤتمر دبلوماسي عقد في لاهاي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، انضم إلي السفير فاسيير، النائب الأقدم للممثل السامي للبوسنة والهرسك، في شرح عمل هذه الدائرة وضرورة أن تقدم الدول الدعم إلى هذا المشروع. ونتيجة لذلك، أعلن المؤيدون تبرعهم بمبلغ تجاوز ١٦ مليون يورو على شكل مساهمات لتحمل تكاليف بدء تشغيل هذه الدائرة أثناء أول سنتين من عملها. وجرى التعهد بتبرعات أخرى للمساعدة على تمويل المشروع في السنوات الثالثة إلى الخامسة. وتقديم هذا الدعم المالي هام جداً لضمان نجاح عمل دائرة جرائم الحرب الجديدة.

والمحكمة مشغولة بعدد من المبادرات الهادفة إلى الإسراع في عملية الإعداد لنقل قضايا في نهاية المطاف من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا إلى محاكم كرواتيا، وصربيا والجبل الأسود. فعلى سبيل المثال، نظمت المحكمة برنامجا شاملا لقضاة ومدعين عامين من كرواتيا من المرجح أن يشاركوا في النظر في قضايا جرائم الحرب. وأثناء زيارتي الرسمية الأولى لكرواتيا، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أُعجبت بالاحترافية المتنامية في محاكم البلد في زغرب وفي محكمة كرواتيا العليا. واستضافت المحكمة أيضا في زيارة مدتها أسبوع، نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سبعة قضاة من دائرة جرائم الحرب المنشأة حديثا التابعة لمحكمة منطقة بلغراد. وتعمل هذه المحكمة على تطوير قدرات هامة على إجراء محاكمات جرائم الحرب.

وإن إيجاد محاكم وطنية لجرائم الحرب تستطيع المحكمة أن تحيل إليها قضايا من المستوى المتوسط والأدنى، سيوفر مساعدة كبيرة للمحكمة على تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في العام الماضي نحو تحقيق هذا الهدف. وعقد قضاة المحكمة بضع جلسات عامة اعتمدوا خلالها، من بين أمور أخرى، تعديلات المواد التي ذكرتها سابقا. وركزت الجلسات العامة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وأيار/مايو من هذا العام تركيزا شديدا على استراتيجية الإنجاز، بما فيها التدابير المستمرة لتعزيز كفاءة عمل المحكمة.

وبالإضافة إلى تعديل مواد إحالة القضايا، حدثت أثناء العام الماضي عدة تطورات أخرى جعلت عمل المحكمة أكثر سلاسة وحسّنت كفاءتها. فقد أنشأنا فريقا عاملا معنيا بإعداد الجداول الزمنية التي تتنبأ بمدة المحاكمات

وفترات صياغة الأحكام، لكفالة استخدام قاعات المحكمة بأقصى قدرة لها. وقد نجح الفريق العامل، المكون من قلم دوائر المحكمة ومكتب المدعي العام، في الإشراف على سير المحاكمات واستخدام مرافق المحكمة بكفاءة.

أخيرا، وسعنا صلاحيات القضاة المخصصين لأداء المهام التمهيدية التي تسبق المحاكمات في عدد كبير من القضايا، مما مكّن من الاستخدام الكامل لخدمات القضاة المخصصين واستخدامهم في المساعدة على تحضير القضايا. وبالنسبة للقضاة المخصصين، كما قلتُ في رسالتي الموجهة إلى المستشار القانوني للأمم المتحدة، أود أن أشدد على أن من المهم جدا إجراء انتخابات القضاة المخصصين في أبكر وقت ممكن من عام ٢٠٠٥. فانتخابهم المبكر سيمكّن المحكمة من تحقيق تنظيم المحاكمات بأفضل توقيت وكفاءة ممكنين.

وأود أن أشير أيضا إلى أننا مستمرون في بذل الجهود للعمل مع حكومات دول يوغوسلافيا السابقة. والتعاون مع البوسنة والهرسك جيد، ولكن التعاون مع جمهورية صربسكا لا يزال غير كافٍ. وهذا هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة للفارين من العدالة، الذين لا يزالون مطلقي السراح، وبالنسبة لوثائق فترة الحرب. فضلا عن ذلك، باستثناء قضية ليوبيسا بيارا، الذي صدرت ضده لائحة اتهام لدوره المزعوم في ارتكاب جرائم حرب في سريبرينتشا، لا يوجد حتى الآن أي تعاون تقريبا من صربيا والجبل الأسود بالنسبة لاعتقال الفارين من وجه العدالة والوصول إلى الأدلة ومنح إعفاءات من الحصانة لتمكين الشهود من تقديم إفادات مكتوبة أو الإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة. وفي حين أن تعاون سلطات كرواتيا تحسن كثيرا، فإننا نتوقع منها أن تبذل قصارى جهدها إلى أن يتم تسليم غوتوفينا إلى المحكمة في لاهاي.

آمل أن يكون واضحا الآن أن المحكمة بذلت أثناء العام الماضي كل جهد ممكن لكي تبقى على المسار الصحيح بالنسبة لاستراتيجية الإنجاز. لكن لا بد لي من القول إن المصاعب المالية بدأت تهدد قدرتنا على العمل بكامل طاقتنا. ومع أن بعض الدول الأعضاء أوفت بالتزاماتها المالية تجاه المحكمة حتى عام ٢٠٠٤ – بما في ذلك، في الآونة الأخيرة، الاتحاد الروسي، الذي أود أن أعرب له عن تقديري الخاص، وجميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين الآخرين – فإن دولا أخرى عديدة جدا لم تفِ بالتزاماتها في دعم مهمة المحكمة، وهي متأخرة عن الدفع.

إن مساهمات عام ٢٠٠٤ ومساهمات السنوات السابقة غير المسددة تبلغ الآن نسبة مرتفعة بشكل غير مقبول من ميزانية المحكمة لهذا العام. ونتيجة لذلك، قرر الأمين العام في أيار/مايو إبقاء جميع النفقات على أدنى حد ممكن وتجميد التوظيف في جميع المراكز، وفرض تخفيضا شديدا في جميع النفقات الأخرى.

وقد بدأ يظهر التأثير الضار لتجميد التوظيف على المحكمة. ومنذ تنفيذه في أيار/مايو، ترك المحكمة أكثر من ١٠٠ موظف، ويمثل هذا العدد أكثر من ١٠ في المائة من موظفينا. وفقدان الموظفين هذا يعرض للخطر الجهود التي نبذلها لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. وبصورة أدق، فإن تجميد التوظيف سيجعلنا غير قادرين لا على توظيف موظفين جدد فحسب، بل حتى على تعويض الموظفين الذين يتركون المحكمة. كما أن عدم دعم المجتمع الدولي المتوخى لا يمكن إلا أن يؤثر على معنويات الموظفين وتحفيزهم على العمل.

إننا نسعى جاهدين لإنجاز قدر أكبر من العمل بموارد أقل، ولكننا لا نستطيع إعادة توزيع عبء العمل إلا لفترة محدودة. ومن المحتم أن يؤدي تجميد التوظيف إلى شل قدرتنا

على العمل بكفاءة وتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. وكمؤسسة ذات ولاية محدودة فقط ومدة عمل ليست دائمة، نواجه بالفعل مصاعب في توظيف موظفين وفي الاحتفاظ بالموظفين الموهوبين، الذين من الطبيعي أن تجتذبهم العمالة الأكثر ديمومة لدى مؤسسات أخرى، مع ما تنطوي عليه من فرص للتقدم. وهذا العائق الجوهري، بالإضافة إلى تجميد التوظيف، يشكل تهديدا خطيرا لأهداف الإنجاز التي حددناها.

وعلى الرغم من هذه المصاعب المالية، فإننا نعمل كل ما نستطيع عمله لكي نبقى على المسار الصحيح بالنسبة لاستراتيجية الإنجاز. إلا أنني أكرر ندائي السابق والنداءات التي وجهها من سبقوني في هذه الوظيفة إلى كل وجميع الدول الأعضاء لكي تقوم بدورها كاملا في مساعدة عمل المحكمة. فلا يزال ٢٠ شخصا فارين من العدالة مطلقي السراح ويجب إلقاء القبض عليهم. ومن بين هؤلاء رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش وأنتي غوتوفينا. وفي هذا الصدد، أحث الجمعية العامة على أن تبقي نصب عينيها المخاطر التي تتهدد العدالة الدولية إذا بدت وكأنها تمنح الفارين من العدالة أملا خادعا بأنهم يستطيعون أن يفلتوا من المحكمة وأن يكونوا أكثر قدرة منها على الاستمرار. ومع اقتراب نهاية عمر المحكمة، يجب أن نحذر جميعا من تقويض سمعة العدالة وتقويض المصالحة في يوغوسلافيا السابقة. وكما قلت مرارا وتكرارا، لن تنجز مهمة المحكمة التاريخية طالما بقي ولو متهم واحد من ذوي المراكز الرفيعة لم يمثل أمام العدالة في لاهاي.

لقد مضت على إنشاء المحكمة الآن ١٠ سنوات. وعندما أنشأها مؤسسوها في عام ١٩٩٣، بوصفها أول محكمة دولية لجرائم الحرب منذ محكمة نورمبرغ، كانوا يأملون منها أن تفعل أكثر من مجرد إقامة العدالة على فرادى المسيئين. فقد كان يأمل المؤسسون منها أن تساعد على وضع سجل محايد للفظائع التي ارتكبت أثناء الصراعات في يوغوسلافيا وأن توفر للضحايا شعورا بالمساءلة والكرامة. وكانوا يأملون منها أن تسهم، من خلال هذا العمل، في المصالحة وإعادة الإعمار في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة. وأقول لكم بكل فخر إن المحكمة، بدعم من الجمعية العامة، تسعى جاهدة دون كلل لتحقيق تلك الآمال.

وإن ذلك يتجاوز قدرة أي محكمة بمفردها على أن تأتي بأكثر من مجرد تقدير جزئي للنطاق الواسع من الجرائم التي شوَّهت البلقان في التسعينيات، من قبيل جرائم القتل والاغتصاب والترحيل وأعمال التعذيب والتدمير والأعمال الوحشية.

وإذا ما كانت المحكمة قد عملت ببطء في البداية فإنها قد ساعدت على أن تقدم للعدالة عددا كبيرا من المتهمين من ذوي الرتب العالية، وهي تضطلع بذلك بثقة وفعالية. وعن طريق التخفيف الكبير من حدة الآثار المترتبة على الكراهة العرقية والدينية، فإن المحاكمات التي أجرتها المحكمة قد بيّنت مدى وحشية الذين عززوا نفوذهم وسلطانهم من خلال تشجيع أتباعهم على اعتناق أفكار تنطوي على تلك الكراهة.

وهكذا قدمت المحكمة مساهمة أساسية ودائمة لإقامة العدالة لشعوب يوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، فإن وجود المحكمة ذاته قد أدى وظيفة تثقيفية تتجاوز حدود منطقة البلقان تجاوزا كبيرا. ويرجع الفضل الكبير لهذه المحكمة ولحكمة الأمم المتحدة في إنشائها، في الانتشار الواسع النطاق للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وزيادة تفهمهما في جميع أرجاء العالم اليوم أكثر مما كان عليه الحال قبل عقد.

إن أنواع الحالات المعروضة على المحكمة هي بالضرورة كبيرة ومعقدة، كما أن إجراءاتنا بالضرورة طويلة

ومكلِّفة. وارتبطت الجرائم المرتكبة في الغالب بحملات عسكرية بأكملها، ووقعت على مدى أشهر أو سنوات عبر أماكن عديدة وارتبطت بمتهمين كثيرين.

وبوجود الكثير من بنود لوائح الاتهام تكون المحاكمات في منتهى التعقد بسبب الاستعانة بعشرات بل مئات من الشهود وآلاف من صفحات الوثائق – معظمها يحتاج إلى ترجمة من اللغة الصربية – الكرواتية إلى الانكليزية والفرنسية وهما لغتا العمل في المحكمة. وفي الجلسة العامة التي ستعقد في ٦ كانون الأول/ديسمبر سينظر القضاة في مقترحات هامة إضافية لزيادة الإسراع بالمحاكمات وحالات الاستئناف.

من الصعب أن نحدد ثمنا للعدالة الدولية. فعلى الأقل، لا يمكن أن تتحقق العدالة بالنسبة ليوغوسلافيا السابقة بتكلفة زهيدة. فيجب إيلاء المراعاة الكاملة للأصول القانونية، وأنه من المهم أن نأخذ في الاعتبار كل ما حقق من خلال عمل المحكمة.

وبعد مرور ما يقرب من ١٠ سنوات أرست المحكمة مجموعة من الأحكام القضائية الرائعة التي لم يسبق لها مثيل على صعيد القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي من حيث الموضوع، وبنفس الدرجة من الأهمية، على صعيد الإجراءات والأدلة الجنائية. وقد تركت لنا محكمة نوريمبرغ أحكاما هامة بالنسبة لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ولكنها لم تترك لنا إلا القليل جدا بالنسبة لقانون الإجراءات والإثبات الدولي.

وإن أحكامنا الصادرة فيما يتعلق بكل من قانون الإجراءات والقانون الموضوعي توفر الآن الأساس السليم لجميع المحاكم الجنائية الدولية، ويمثل نجاحنا نموذجا يُحتذى به في إقامة الدعاوى على المستوى الوطني ضد الأشخاص الذين يرتكبون الفظائع في زمن الحرب. وستوفر قراراتنا الرائدة بشأن القانون الإنساني الدولي مصدر الإرشاد الأساسي للمحاكم في يوغوسلافيا السابقة، ويشارك موظفونا في تقديم خبراتهم القيِّمة في تدريب موظفي هذه المحاكم الحديثة العهد، وسيواصلون تقديم تلك الخبرات في ذلك الصدد.

وستساهم الأحكام التي نتوصل إليها أيضا في نجاح المحاكم الأخرى التي تتناول إنفاذ أحكام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المحاكم الوطنية المختلفة، فضلا عن المحكمة الخاصة المعنية بسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية، وقد استخدمت كل منهما محكمتنا كنموذج يحتذى به.

وعندما أنشأ المجتمع الدولي هذه المحكمة فإنه تعهد بأن يقدم للعدالة الأشخاص المتهمين بارتكاب فظائع بشعة ضد إخوانهم من بني البشر. كما تعهد المجتمع الدولي بالقضاء على حالات الإفلات من العقاب ليس عن طريق الانتقام ولكن عن طريق حكم القانون وبواسطة التمسك بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ومراعاة الأصول القانونية. وعن طريق قيام جميع الدول الأعضاء بتقديم كامل دعمها للمحكمة فإننا نتطلع إلى مواصلة الاضطلاع بذلك العمل الهام وإلى تقديم نموذج قضائي تحتذي به المحاكم الجنائية التي تنشأ في المستقبل.

السيد هامبيرغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا والبلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا وليختنشتاين، العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، التي تؤيد جميعها هذا البيان.

أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر القاضي موس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والقاضي ميرون،

رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما هذا الصباح.

إن الاتحاد الأوروبي يؤمن إيمانا قويا بمبدأ عدم الإفلات من العقاب على ارتكاب أبشع الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره. وقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم. إن السلم والعدالة وسيادة القانون يرتبط كل منها بالآخر على نحو لا ينفصم، وقدمت المحكمتان مساهمات قيّمة تجاه تحقيق المصالحة وصون السلم والأمن في البلدين اللذين عملتا فيهما.

ولذلك يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد كامل دعمه للمحكمتين، وهو يشيد بجميع موظفيهما في الجهود التي يبذلونها لإقامة العدالة لضحايا أبشع الجرائم.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره للتقرير السنوي الحادي عشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتقرير السنوي التاسع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتطورات والتحسينات التي حققت خلال السنة الماضية. وفي الفترة قيد الاستعراض أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خمسة أحكام تتعلق بتسعة متهمين. وبنهاية عام ٢٠٠٤ ستجرى محاكمة ما مجموعه ٢٥ شخصا، وبذلك يصل مجموع المتهمين الذين انتهت محاكمتهم أو الذين ما زالوا بانتظار المحاكمة إلى ٤٨ شخصا.

وعلاوة على ذلك، يحيط الاتحاد الأوروبي علما بأن دوائر المحاكمة الثلاث في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة نظرت في ست قضايا على أساس وقائع القضايا وفي قضيتين على أساس إهانة المحكمة، وأصدرت حكمين على أساس وقائع القضايا وتسعة أحكام بالإدانة في تسع قضايا تم الاعتراف فيها بارتكاب الجرم. وبالإضافة إلى ذلك يلاحظ الاتحاد الأوروبي أن دائرة الاستئناف انتهت من النظر في عدد كبير من حالات الاستئناف.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتزام رئيسَي المحكمتين باستراتيجية الإنجاز وإصلاح هيكل وعمليات المحكمتين أثناء فترة الاستعراض. وينبغي للمحكمتين أن تبذلا كل جهد لاحترام المواعيد النهائية كما حددها قرارا مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وفي ذلك الصدد يحيط الاتحاد الأوروبي علما بأن المجتمع الدولي يقع عليه التزام أيضا. وإن الموارد الكافية والتعاون والمساعدة والدعم التي تقدمها الدول الأعضاء أساسية لأعمال المحكمتين.

ومن الأهمية الحاسمة أن تتعاون الدول فيما يتعلق بتلبية طلبات الوصول إلى المحفوظات والوثائق وكفالة ظهور شهود الإثبات في المحكمة وضبط وإحضار المتهمين الذين ما زالوا طليقي السراح. ونعيد التأكيد بصفة خاصة على ضرورة تكثيف الجهود لضبط وإحضار رادوفان كاراديتش وراتكو مالديتش وآنتي غوتوفينا للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفيليشين كابوغا للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمحاكمتهم.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد، بوجه خاص، أن تعاون رواندا وبلدان غرب البلقان مع المحكمتين لا يزال أمرا أساسيا. وعلاوة على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء الأثر المترتب على عدم قيام الدول الأعضاء بدفع الأنصبة المقررة عليها عن أعمال المحكمتين. وقد يعرِّض هذا للخطر الجسيم قدرة المحكمتين على الوفاء بولايتهما في إطار استراتيجية الإنجاز.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها المحكمتان لتحويل بعض القضايا إلى الاختصاص المحلي والأنشطة في ميدان بناء القدرات الوطنية. ويود الاتحاد

الأوروبي أن يقرر مرة أخرى مناشدة المحكمتين كفالة احترام المعايير اللازمة لإجراء المحاكمات العادلة وتحقيق الاستقلال والاحترام التام لحقوق الإنسان بالنسبة للمحاكمات التي تجري في المحاكم الوطنية.

وأخيرا، أود أن أؤكد للمحكمتين دعم الاتحاد الأوروبي الكامل وأن أشكر جميع أعضاء المحكمتين ودوائرهما، ودوائر الاستئناف ورئيسي قلم المحكمتين ومكتب المدعي العام لكل من المحكمتين على اشتراكهم في إحلال السلام وإقامة العدالة وسيادة القانون.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أيدت كرواتيا بيان الاتحاد الأوروبي بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال. وعلاوة على ذلك أود أن أؤكد بإيجاز على بضع نقاط ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

تشيد كرواتيا بقوة بتقرير رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ويسرها أن التقرير يحيط علما على نحو دقيق بالجهود المتواصلة والشاملة التي تبذلها كرواتيا في كفالة التعاون التام مع المحكمة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الرئيس ميرون على كلمات الثناء التي وجهها إلى كرواتيا في هذا الصدد.

إن التنفيذ الناجح لاستراتيجية الإنجاز ما زال يحتل مركز الصدارة في النهج الذي تتخذه كرواتيا تجاه المحكمة. كما أن الوفاء بهذه الاستراتيجية فيما يتعلق بمعايير القياس للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، على النحو المحدد في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، يجب أن يظل على قائمة أولوياتنا. وكرواتيا على استعداد للمشاركة في تحقيق ذلك الهدف قدر استطاعتها.

إن احترام معايير القياس ليس مجرد مسألة إقامة العدل بشكل فعال. فعلى نفس الدرجة من الأهمية يزيد هذا الاحترام في عملية بناء الثقة وعمليات تحقيق الاستقرار في المنطقة. إننا نقترب فعلا من أول معيار من معايير القياس الثلاثة لاستراتيجية الإنجاز – وهو إنجاز كل أعمال التحقيق بنهاية عام ٢٠٠٤. وبانتهاء عملية التحقيق، ينبغي أن يكون من الأيسر التركيز على المهام المتبقية ونقل الموارد اللازمة، على كلا الجانبين التقني والسياسي، إلى ذلك الاتجاه.

إن إحالة القضايا إلى دوائر الاختصاص الوطنية المختصة لإجراء المحاكمات ما زالت تشكل أحد أعمدة استراتيجية الإنجاز. وإن القضاة والمدعين العامين في كرواتيا على استعداد للقيام بتلك المهمة الجادة. وقد أظهروا، بالفعل في حالات عديدة، معاييرهم المهنية العالية في ذلك المجال الشديد الحساسية. وأود مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا للمحكمة ولخبرائها على المساعدة التقنية والاستشارية القيِّمة المقدمة إلى الهيئة القضائية في كرواتيا، مما يساعدها على تعزيز قدرتها فيما يتعلق بمحاكمة قضايا جرائم الحرب بأسلوب مهني غير متحيز.

إن منطقة يوغوسلافيا السابقة في طريقها للتحول إلى منطقة سلم واستقرار. وإنني إذ أتكلم الآن يقوم رئيس وزراء كرواتيا، السيد آيفو سانادير بزيارة رسمية لصربيا والجبل الأسود، مما يعزز حسن الجوار وبناء الثقة والتعاون بين زغرب وبلغراد. إننا لم ننس الماضي ولا ينبغي أن ننساه. ولكن المستقبل هو الذي يقود خطانا ويلهمنا. وفي ظل خلفية من الاستقرار الإقليمي الجديد يجب أن نقيّم أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وضرورة إنجاز مهامها المتبقية بفعالية وفي حينه.

وقد ذكرت كرواتيا من قبل، من فوق هذه المنصة، أن بعض التفسيرات التي قدمها المدعي العام فيما يتصل بالخلفية التاريخية والأصل السياسي للصراع في يوغوسلافيا السابقة، فضلا عن طابع العمليات العسكرية اللاحقة، يبدو أنها لا تتفق بشكل كامل مع قرار الجمعية العامة بشأن أراضي كرواتيا المحتلة أو مع روح عدد من القرارات الهامة

لمجلس الأمن. ومع ذلك فإن ذلك الأمر لا يعوق بأي شكل من الأشكال استعداد كرواتيا لأن تتعاون تعاونا تاما مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعلى أية حال فإن المحكمة تظل المكان الذي يتقرر فيه إثبات براءة أو إدانة أي شخص أو كل شخص متهم. وقد ذُكر بحكمة أن العدالة هي الحقيقة القائمة. وإننا واثقون من إقامة العدالة والتوصل إلى الحقيقة بشكل جيد.

وبوصف كرواتيا من الأنصار الأوائل للمحكمة وأهدافها فإنها أقامت سجلا طويلا وناجحا بشكل كبير للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونظرا لأن كرواتيا بلد مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي فإنها تدرك تماما مدى أهمية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولذلك فإن كرواتيا ستواصل الوفاء بكل التزاماتها ذات الصلة وستتخذ، داخل حدودها، كل التدابير اللازمة لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

السيد رحمان (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأونورابل القاضي إريك موس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والأونورابل القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على عرضهما تقريري المحكمتين وعلى قيادتهما الممتازة للمحكمتين خلال فترة الاستعراض الخاصة بكل منهما. ويقدم التقريران استعراضا شاملا للتقدم المحرز في أعمال المحكمتين وما تواجهانه من صعوبات. ونشيد بالرئيسين وبأعضاء الدوائر وبالمدعين العامين ورئيسي قلم المحكمتين على التقدم المحرز حتى الآن.

ما زالت ماليزيا تؤمن بقوة بأهمية التمسك بمبدأي العدالة والمساواة اللذين يناصرهما القانون الإنساني الدولي. وإننا نعتبر التقيد بسيادة القانون أساسا ضروريا لدعم هذين المبدأين. لقد أنشئت المحكمتان، في جملة أمور، لكي تُقدما للمحاكمة الأشخاص المدعى بمسؤوليتهم عن انتهاك القانون الإنساني الدولي، ولكي تساهما في استعادة السلم بتعزيز المصالحة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. واضطلعت المحكمتان منذ إنشائهما بدور هام في إثبات أن الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي لا يمكن التغاضي عنها. والمحكمتان قائمتان لكفالة أن مرتكبي الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي لن يفلتوا من العقاب.

إن أعمال المحكمتين ذات أهمية هائلة في تقديم مرتكبي الأعمال الوحشية للمحاكمة وفي تطوير العدالة الدولية والقانون الدولي. ولا شك في أن قرارات المحكمتين قد أسهمت في التطورات التدريجية والبناءة لقانون الدعاوى في مجالي القانون الدولي العام والقانون الإنساني الدولي، فيما يتصل بمختلف قضايا الإجراءات والاختصاص وبمسائل مضمونية ذات أهمية كبيرة. وكان للمحكمتين مركز الصدارة في مناصرة عدالة إعادة الحقوق للضحايا في القانون الجنائي الدولي.

يسر ماليزيا أن تلاحظ أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد ركزتا على نحو كبير في جهودهما على تنفيذ استراتيجيات الإنجاز، كما ورد في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). إن استراتيجيات الإنجاز تطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا اتخاذ كل التدابير الممكنة لإنجاز التحقيقات بنهاية عام ٢٠٠٤ وإنجاز جميع أنشطة المحاكمة الابتدائية بنهاية عام ٢٠٠٨ وإنجاز كل الأعمال بنهاية عام ٢٠١٠. ونحيط علما بالتغيرات الهيكلية الكبيرة التي أجريت من أجل تيسير تلك العملية.

أود أولا أن أعلق على أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويسر ماليزيا أن تلاحظ من التقرير أن محكمة رواندا قد اتخذت تدابير أخرى لتحسين أدائها في التعجيل

بالإجراءات المتصلة بإنجاز ولايتها. وقد مكّنت هذه التحسينات المحكمة من الإسراع بأعمالها بشأن إنجاز كل المحاكمات بنهاية عام ٢٠٠٨. وقد تمثّل أحد أكبر الإصلاحات الهيكلية للمحكمة في تعيين المدعي العام الخاص بها، ربما بعد اعتراف مجلس الأمن أخيرا بأنه ليس من الممكن أن يشغل شخص واحد بمفرده منصب المدعي العام للمحكمتين. ونشيد بأعمال المدعي العام، السيد حسن جالو، الذي تولى منصبه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ونحيط علما بجهوده في اتخاذ الخطوات لكفالة تنفيذ استراتيجية الإنجاز عن طريق لجنة الرصد المعنية باستراتيجية الإنجاز. وبإنشاء قسم الاستئناف فإنه قد تم تعزيز الإسراع بأعمال المحكمة.

إن توسيع قائمة القضاة المخصصين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أربعة إلى تسعة قضاة من شأنه أن يسمح لها بأن تزيد من انتاجيتها القضائية وأن تفي بالمتطلبات التي تفرضها الزيادة في عدد القضايا. ويجب أن يكون بوسع المحكمة أن تضطلع بمهامها على نحو فعال، حتى لا يتعرض المحتجزون إلى التأخير غير الضروري في إنجاز محاكماتهم. وبتعيين هؤلاء القضاة المخصصين فإنه ينبغي للمحكمة أن يكون بوسعها أن تفي بهدفها المتمثل في إنجاز كل المحاكمات بنهاية عام ٢٠٠٨. ويعبر وفدي عن سروره بتعيين قاض من ماليزيا يمكنه أن يشارك في عملية المحاكمات عن طريق تقديم خدماته بوصفه قاضيا مخصصا.

أود الآن أن أنتقل إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويلاحظ وفدي مع التقدير أن المحكمة قد أجرت إصلاحات هيكلية وتشغيلية أثناء الفترة قيد الاستعراض. وتمثّل أهم إصلاح داخلي في إدخال تعديلات على المادة ٢٨ والمادة ١١ مكررا من النظام الداخلي وقواعد الإثبات لتمكين المحكمة من أن تقرر معيار الأقدمية في استعراض وتثبيت الاتهامات الجديدة وتوسيع قاعدة الاختصاص الوطني لكي يمكن تحويل القضايا التي تشمل المتهمين من المستويين المتوسط والأدنى إلى الاختصاص الوطني.

وتلاحظ ماليزيا أنه سيكون من بين التراث الدائم الذي ستخلفه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة نظام قضائي جنائي معزز في البوسنة والهرسك. إن إنشاء دائرة خاصة لمحاكمة جرائم الحرب أمر هام لتمكين المحكمة من إنجاز أعمالها بنهاية عام ٢٠٠٨. وإن إنشاء الدائرة الخاصة بجرائم الحرب جزء من الإصلاح القضائي الأوسع المتواصل في البوسنة والهرسك. ويسرنا أن نلاحظ أن قيام المحكمة بإنشاء فرقة العمل قد ساعد على الإسراع بإنشاء هذه الدائرة التي من المتوقع أن تؤدي أعمالها على نحو كامل في عام ٢٠٠٥ بعد اعتماد التعديلات في برلمان البوسنة والهرسك.

ونلاحظ أيضا أنه على حين أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد بذلت قصارى جهدها لكي تكون أكثر فعالية وتعجّل بالأعمال التي تضطلع بها فإن من أكبر التحديات التي تواجهها عزوف بعض دول المنطقة عن أن تقدم كامل تعاونها، ولا سيما رفضها تسليم المتهمين إلى المحكمة. وكما أشير في التقرير لم يحقق تقدم رئيسي من جانب الدول باستثناء كرواتيا في ضبط وإحضار المتهمين. وإننا نشعر بالقلق لأن عدم التعاون قد يمنع المحكمة من الوفاء بالموعد النهائي المحدد في عام ٢٠٠٨. وينبغي للبلدان المعنية أن تلبّي، بدون تردد، النداء الذي وجهه المدعي العام بالتعاون مع المحكمة.

إن أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أسهمت إسهاما كبيرا في ميدان إقامة العدالة فيما بعد انتهاء الصراعات، ليس فقط في تعزيز القانون الجنائي الدولي بشأن مسائل من قبيل

المسؤولية الفردية والقدرة على ممارسة الاختصاص بشأن الجرائم المرتكبة في الصراعات الدولية، ولكن أيضا فيما يتصل بالتنقيحات الإجرائية. وإن ماليزيا، إذ تعيد التأكيد على دعمها الكامل لكلتا المحكمتين، تدعو مرة أخرى المجتمع الدولي إلى أن يوفر الدعم الكامل والمستدام للمحكمتين في الاضطلاع بولايتيهما وتحقيق أهدافهما. وإن التزام الدول الرئيسية المستمر هو حاسم أيضا. كما أن إقامة العدالة هامة بالنسبة للعملية المستدامة لبناء السلام. فبدون العدالة لن يحل السلام.

السيد أوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أشكر الرئيس ثيودور ميرون والرئيس إريك موس على عرض تقريريهما السنويين على الجمعية العامة. وتقدر اليابان الجهود التي يبذلانها لتنفيذ استراتيجيات الإنجاز للمحكمتين، ويحدوها الأمل في أن يعززا تلك الجهود. وحقيقة أننا حصلنا الآن على التقرير السنوي الحادي عشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتقرير السنوي التاسع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تبين بجلاء شديد أنه قد مضت سنوات كثيرة منذ إنشاء المحكمتين. وإن القيام بعملية قضائية مطولة لا يسهم بالضرورة في إقامة العدالة الأفضل، ولهذا نعتقد أن هذا هو السبب الذي جعل مجلس الأمن يؤيد استراتيجيات الإنجاز. وينبغي أن يبذل رئيسا المحكمتين قصارى جهدهما لكفالة تحقيق هذا الهدف وإكمال المرحلة الأولى من استراتيجية الإنجاز، أي أعمال التحقيق، بنهاية هذا العام.

اسمحوا لي أن أتقدم ببضعة تعليقات على أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. أولا، أود أن أعرب عن خالص التعازي على وفاة القاضي ريتشارد ماي في تموز/يوليه الماضي. ونشيد بإسهامه في أعمال المحكمة، ولا سيما قيادته المقتدرة بصفته القاضي الرئيس في محاكمة ميلوسيفيتش.

وفيما يتعلق بالإسراع بأعمال دوائر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فإننا نقر بأن دوائر المحاكمة الثلاث أجرت ست محاكمات في وقت واحد خلال السنة التي شملها التقرير. ونأمل أن تواصل دوائر المحاكمة أعمالها بهذا الأسلوب من أجل المحافظة على فعالية المحكمة وزيادة تعزيزها.

وغني عن البيان أن استمرار أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هام جدا. وفي هذا الصدد نأمل أن القضاة الدائمين، الذين سيتم انتخابهم في الانتخابات التي ستعقد في يوم الخميس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في الجمعية العامة سيولون الأهمية لهذا الاستمرار وسيعززون استراتيجيات الإنجاز بوضع الخطط فيما يتعلق بمواعيد المحاكمات قبل بدء فترات ولايتهم في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بوقت كاف. وبالمثل نأمل أيضا أن تتم دراسة فترة ولاية القضاة المخصصين بهدف المحافظة على استمرار أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

لقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لكي تقدم للمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة. ولذلك فإن اليابان تشاطر تماما المدعي العام الشاغل الذي أعرب عنه ومؤداه أن رادوفان كارادیتش وراتكو ملاديتش وآنتي غوتوفينا لم يتم اعتقالهم بعد. ولذلك من الأساسي أن تتعاون البلدان المعنية وأن تقدم الدعم ليس في عملية اعتقال هؤلاء الهاربين فحسب، ولكن أيضا في توفير الوسائل اللازمة الأخرى للوصول إلى الشهود والمحفوظات وأدلة الإثبات الحاسمة الأخرى. وإن هذا التعاون ضروري لتجنب أي تبديد في الوقت في الوفاء بولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

اسمحوا لي، بعد ذلك، أن أنتقل إلى أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. أولا، لقد دهشنا كثيرا لأن محاكمة نديندباهيزي، التي بدأت في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أنجزت في أقل من سنة وصدر الحكم فيها في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد أسعدنا كذلك أن نلاحظ أنه في محاكمة موهيمانا، التي بدأت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، تم الاستماع إلى أقوال ١٩ من شهود الادعاء في فترة ٢٠ يوما من أيام المحاكمة. وهذه النتائج تؤكد أنه قد تم تعزيز فعالية تلك المحاكمات.

ثانيا، ترحب حكومتي ببدء عمل السيد جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذي أنشئ منصبه بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وننوه باتصال السيد جالو بالحكومة الرواندية بشكل دوري وبإجرائه المزيد من المحادثات المعمقة معها بشأن إحالة القضايا إلى رواندا. إن جهوده من أجل تعزيز إشراك السكان المحليين في العملية القضائية تستحق تنويهاً خاصاً. فهذه العملية تمكنهم من تحقيق العدل مع المحافظة على الملكية. وتأمل اليابان أن يتواصل تعزيز التعاون والحوار بين المحكمة والحكومة الرواندية.

وفي النقطة الأخيرة، اسمحوا لي أن أكرر درساً تعلمناه من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهو أن الدول الأعضاء لا تستطيع تغطية مصاريف تحقيق العدالة بلا حدود. وقد أشار الأمين العام إلى ذلك في تقريره عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية، وأبرز العديد من الدول الأعضاء أهمية هذا الدرس خلال مشاركتها في المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وقال الأمين العام في تقريره إن

”الفرق الواضح بين الكلفة وبين عدد القضايا التي تمت معالجتها يثير تساؤلات هامة ... ولدى معالجة هذه المسائل ذات الصلة بالتكاليف، ينبغي أن يتصدر قائمة الأولويات النظر في الحاجة إلى نظام فعال من أجل توفير العدالة“. (A/2004/616*، الفقرة ٤٢)

ومع أننا نلاحظ من عرضي رئيسي المحكمتين أن جهودا بذلت لتناول تلك المسألة، فإن الفجوة الحالية بين الكلفة وعدد القضايا الجاهزة لا تزال كبيرة. ونعتقد أن عمل المحكمتين وكلفتهما ينبغي تخفيضا تدريجياً وفقاً لاستراتيجيات الإنجاز. ومع أخذ هذه الشواغل بالاعتبار، تأمل اليابان بقوة أن تستمر المحكمتان في بذل أقصى جهودهما لإجراء محاكمات عادلة وبصورة فعلية وفعالة، تحت قيادة رئيسيهما، بغية الوفاء بالتزاماتهما باستراتيجيات الإنجاز التي أقرها مجلس الأمن.

السيد شين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعبر عن خالص امتناني لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي ثيودور ميرون، ولرئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي إيريك موز، على تقريريهما المفصلين والغنيين بالمعلومات.

كما أود أن أعرب عن تقديري العميق للسيدة كارلا ديل بونتي، رئيسة المدعين العامين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ولقضاتها الخمسة والعشرين، بمن فيهم القضاة المخصصون التسعة، على عملهم الجدي وتفانيهم في سبيل تحقيق العدالة الدولية. كما أشكر من كل قلبي السيد حسن بوبكر جالو، رئيس المدعين العامين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وقضاتها الخمسة والعشرين.

لقد أسهمت المحكمتان منذ تأسيسهما في التسعينات، بوصفهما الخطوة الأولى نحو تأسيس محكمة جنائية دولية دائمة، إسهامات عظيمة في تطوير القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي عبر تجميع سوابق قضائية مهمة تتعلق بالإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب الخطيرة. وأنتج العمل الريادي لهاتين المحكمتين دروسا قيمة للمحكمة الجنائية الدولية، التي بدأت لتوها بالتحقيقات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وتنطبق هذه الدروس على المحكمة الخاصة في سيراليون، والملاحقات القضائية الخاصة بجرائم الحرب في كوسوفو، والهيئات الخاصة بالجرائم الخطيرة في تيمور الشرقية والدوائر الخاصة في كمبوديا.

ونعتقد أنه بغية تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب التي تسود خلال الصراعات المسلحة وحالات ما بعد الصراع، من المهم للمجتمع الدولي أن يؤسس شبكة من المحاكم القضائية عبر الوطنية تستطيع الجمع بين الولايات القضائية الدولية والمحلية. ومن خلال هذه الجهود، سيتمكن المجتمع الدولي من تجنب أي ثغرة للإفلات من العقاب ويمكن أن تظهر في ظل وجود أجهزة قضائية مختلفة أنشئت لمعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية، بما في ذلك المحاكم الدولية، والمحاكم الخاصة المختلطة والمحاكم المحلية. علاوة على ذلك، قد يكون من المستساغ البحث عن إمكانية وضع آلية للتشاور بين الهيئات وتبادل التجارب والمعلومات القيمة بشأن عمل هذه المحاكم. وفي رأينا، حان الوقت الآن لينظر المجتمع الدولي بجدية في كيفية تفادي أو تقليص التشتت المحتمل في الفقه القضائي الدولي فيما يتعلق بالقانون الجنائي الدولي والذي يمكن أن ينجم عن وجود مؤسسات قضائية مختلفة.

وتنوه حكومة بلدي بالجهود الحثيثة التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تعزيز فعالية إجراءاتهما التي ستمكنهما من تنفيذ استراتيجيتهما للإنجاز في التاريخ المحدد. وتشمل استراتيجية الإنجاز التي اتبعاها إجراء المحاكمات بشكل متزامن مع إحالة القضايا التي تكتسي أهمية أقل نسبياً إلى الهيئات القضائية المحلية المجهزة بالكفاءات الضرورية وبعدد كاف من الموظفين. ويتيح هذا النهج للمحكمتين التركيز على الصف الأول من المجرمين الذين ارتكبوا جرائم فظيعة استدعت قلقا دوليا، مما يفتح الباب لتحقيق التكامل بين الهيئات القانونية الدولية والمحلية بصورة فعلية.

ومن الدروس الهامة التي استقاها المجتمع الدولي من عمل المحكمتين نذكر القرار الحكيم بتقسيم العمل بين الهيئات القضائية الدولية والمحلية، في مرحلة مبكرة من المحاكمات. وعلى ضوء تأثيرهما الرادع، من الطبيعي أن يكون التركيز على أهم القضايا من واجب المحاكم الجنائية الدولية، وذلك بسبب خطورة الجرائم التي تشملها وبسبب المعنى الرمزي لمحاكمة كبار وعتاة المشتبه فيهم. علاوة على ذلك، فإن التكلفة الهائلة لإدارة المحكمتين تؤكد أن تقاسم العمل محبذ وضروري بغية تخفيف العبء الثقيل الناجم عن قلة الموارد. وتأمل جمهورية كوريا أن تراعي المحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم الخاصة وغيرها من المحاكم، هذا الدرس القيم مراعاة تامة في نشاطاتها المستقبلية.

وفي ذلك الصدد، يرى وفد بلدي أن مساعدة المجتمع الدولي للمحاكم المحلية المعنية أمر أساسي لتسهيل ممارستها لوظائفها القضائية بصورة شفافة. كما نقدر التعاون القيم الذي أبدته الدول الموقعة على اتفاق مع الأمم المتحدة يقضي بالسماح للأشخاص الذين أدانتهم المحكمتان بقضاء مدة أحكامهم في أقاليمهم أو بتوفير المساعدة في نقل الشهود.

وتود جمهورية كوريا التركيز على الضرورة الملحة لأن تتعاون حكومات المنطقة تعاوناً تاماً في توقيف المتهمين

الذين ما زالوا فارين وفي إيجاد الشهود وتوفير الوثائق وغيرها من الأدلة ذات الصلة. إنه مدعاة للقلق بالنسبة لنا أن رادوفان كاراديتش، وراتكو ملاديتش، وأنتي غوتوفينا، وهم ثلاثة من كبار القادة الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وفيليثيان كابوغا الذي أدانته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لم يتم القبض عليهم وتقديمهم إلى المحكمتين بعد. ونعتقد أن عمل المحكمتين لن يكتمل قبل أن يقدم هؤلاء الأشخاص إلى المحاكمة. وفي ذلك الصدد، ينبغي تكثيف الجهود الحالية لإلقاء القبض على هؤلاء المتهمين. ونطالب بعمل فوري ومشترك بين دول المنطقة لتقديم المتهمين إلى لمحاكمة بغية تمكين المحكمتين من إنهاء محاكمتهم بحلول سنة ٢٠٠٨ وإنهاء مرحلة الاستئناف بحلول ٢٠١٠.

ولئن كنا ندعم الإصلاحات التي اعتمدتها المحكمتان مؤخراً بهدف إحالة القضايا التي تتعلق بمجرمين ارتكبوا جرائم متوسطة وقليلة الخطورة إلى محاكم محلية، فإننا نلاحظ أيضاً أهمية برامج التوعية لتبديد أي إمكانية للمفهوم الخاطئ القائل إن العدالة الدولية يمكن إقامتها بطريقة أقل شفافية.

ويعتبر وفد بلدي الممارسة المتمثلة بالتفاوض في موضوع الاعتراف بارتكاب الجرم، والتي بدأت في سنة ٢٠٠٢، ممارسةً مفيدة في تقليص التكاليف. ومع ذلك، يجب على المحكمتين إيجاد توازن بين الحاجة إلى المحافظة على العدالة إزاء الضحايا وإزاء المجتمع الدولي وبين مصلحة تحقيق العدالة بطريقة فعالة بالمقارنة مع تكاليفها. وإزاء تلك الخلفية، فإنه من الضروري للدول التي تمارس سلطانها القضائي حيال هذه القضايا أن تحافظ على وضوح العدالة وأن تنخرط في أنشطة توعوية، بمفردها وبالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وختاما، يعيد وفد بلدي تأكيد دعمه القوي لعمل المحكمتين في إدارة العدالة الجنائية الدولية وفي إضافة سوابق قيِّمة وهامة إلى القانون الجنائي الدولي.

السيد لونكار (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالصربية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): في البداية، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي، على الفرصة المتاحة لي حتى أعرض مواقفنا من المسألة قيد البحث، بالنيابة عن دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود، وبصفتي عضواً في المجلس الوطني لصربيا والجبل الأسود المعني بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على إحاطته الإعلامية الشاملة.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أجدد التأكيد على أن صربيا والجبل الأسود تؤيد إدارة العدالة الدولية من خلال إضفاء الطابع الفردي على المسؤولية الجنائية. وتقبل صربيا والجبل الأسود، بصفتها دولة عضواً في الأمم المتحدة بشكل خاص، الالتزام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويعتقد بلدي أنه من مصلحة دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود، ومن مصلحة الدول الأخرى التي انبثقت عن يوغوسلافيا السابقة، أن تحاكم جميع المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، بغض النظر عن أصلهم العرقي، أكان ذلك في الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو في المحاكمات أمام المحاكم الوطنية.

ويسرني أن أكون في وضع يمكنني من الإبلاغ عن أوجه التعاون بين صربيا والجبل الأسود والمحكمة مؤخراً. وعقب العديد من الحملات الانتخابية – الانتخابات البرلمانية المبكرة في نهاية السنة الماضية؛ والانتخابات الرئاسية في صربيا في حزيران/يونيه من هذا العام؛ والانتخابات البلدية في صربيا

في كانون الأول/ديسمبر – التي نجم عنها بعض التأخير في الجانب الفني فيما يتعلق بالتعاون خلال النصف الأول من السنة، تأسس المجلس الوطني لصربيا والجبل الأسود المعني بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بصفته هيئة قانونية مختصة وأصبح يعمل بشكل كامل في تموز/يوليه. وتقدم صربيا والجبل الأسود مساعدة فعلية إلى مكتب المدعي العام والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ملاحقة الشهود، ومقابلتهم، والحصول على شهادة الشهود والمشتبه فيهم. وقد منحت حكومة صربيا والجبل الأسود تنازلاً بخصوص حفظ أسرار الدولة أو الأسرار الرسمية أو العسكرية إلى ٣١٦ شخصا بينهم أفراد من الجيش، وضباط في الشرطة، ومسؤولون في الحكومة.

ومنذ إنشاء المجلس الوطني الجديد، مُنح ٥٣ تنازلاً، بما في ذلك التنازلات التي يتعين تأكيدها في جلسة المجلس الوطني المزمع عقده في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي سبق لحكومة صربيا أن وافقت عليها. وقد منح المجلس الوطني لصربيا والجبل الأسود المعني بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة جميع التنازلات المطلوبة، بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر. ويقوم المجلس حالياً بالتعامل مع الطلبات التي وصلت بعد ذلك التاريخ وسينتهي منها خلال فترة معقولة. وعليه، لم تتم تلبية جميع طلبات التنازل الواردة في هذا التقرير. وكما قلت، تصلنا طلبات تنازل كل يوم ونقوم بمعالجتها على النحو الواجب.

وقد تلقى مكتب المدعي العام حتى الآن عدة آلاف من الوثائق، بما في ذلك الوثائق السرية من جلسات مجلس الدفاع الأعلى، وبرلمان جمهورية صربيا، ومصلحة مكافحة التجسس في جيش صربيا والجبل الأسود، ووزارة الداخلية في صربيا والجبل الأسود، وغيرها. ومنذ تشكيل المجلس الوطني الجديد، تمت تلبية ٢١ طلبا للحصول على وثائق.

ولا يفوتني أن أذكر بعض العقبات الموضوعية التي واجهت مسؤولي الدولة وموظفي الخدمة المدنية في تلبية طلبات الحصول على الوثائق. فغالبية الوثائق تعود إلى عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ وبعضها غير متوفر بسبب الإهمال أو بسبب سوء تصرف بعض المسؤولين. وفي حالات كهذه أقيمت دعاوى جنائية. وقد أدت الضربات الجوية التي نفذتها منظمة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٩٩ إلى إتلاف بعض الوثائق، لأن أكثرها كان محفوظاً في منشآت الجيش والشرطة التي تعرضت لحرائق شديدة. وعلينا أن ندرك أن بعض طلبات الحصول على وثائق تنقصها الدقة وأنه ينبغي لمكتب المدعي العام أن يعطي إيضاحات إضافية بشأنها. وعلى الرغم من العوائق والإجراءات الإدارية والبيروقراطية في بعض الأحيان، طرأ تحسن في سرعة تجهيز الوثائق للمدعي العام في الأشهر الأخيرة.

وتقوم السلطات المختصة في الدولة بعدد من الأنشطة ذات المصداقية والتي يمكن التحقق منها، خاصة في حالة راتكو ملاديتش، للتأكد مما إذا كان موجودا في أراضي بلدنا. وقد تم بالفعل تنفيذ العديد من العمليات، دون أن يتمخض عنها أي دليل على أن ملاديتش موجود في أراضي دولة الاتحاد.

وكدليل على التعاون المكثف مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، اجتمع العديد من مسؤولي الدولة رفيعي المستوى مع رئيس المحكمة، القاضي ميرون، ومع رئيسة المدعين العامين ديل بونتي. فقد اجتمع رئيس المجلس الوطني، الوزير ليابيتش مع كبار مسؤولي المحكمة في لاهاي في شهر أيلول/سبتمبر. وزارت رئيسة المدعين العامين بلغراد في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ٤ تشرين الأول/أكتوبر، والتقت ممثلين كبار لحكومة صربيا والجبل الأسود، بمن فيهم رئيس دولة الاتحاد، السيد ماروفيتش؛ ورئيس صربيا، السيد تاديتش؛ ووزير الخارجية دراسكوفيتش؛ ورئيس وزراء

صربيا، السيد كوستونيتشا. وبيّن تبادل الزيارات استعداد صربيا والجبل الأسود لمواصلة التعاون الكامل مع المحكمة في جميع القطاعات، من جهة، وفهم صعوباتها الداخلية، من جهة أخرى. وساهمت هذه الزيارات بشكل كبير في إعادة خلق جو من الثقة والانفتاح المتبادلين.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، سلم الكولونيل ليوبيسا بيارا من جيش جمهورية صربسكا وهو أحد أهم المطلوبين في مجزرة سريبرينيتشا، نفسه طواعية للسلطات الصربية. وقد جرى نقله فورا إلى لاهاي، مصحوباً بوزير العدل في صربيا، السيد ستويكوفيتش. وبإضافة الكولونيل بيارا، يصل عدد المنقولين من صربيا والجبل الأسود إلى المحكمة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى أربعة وعشرين شخصاً. وتواصل صربيا والجبل الأسود اتخاذ التدابير الضرورية لتوقيف ما تبقى من الهاربين الذين يعتقد أنهم موجودون على أراضيها.

وأطلقت سلطات صربيا والجبل الأسود، بالتعاون مع المكتب التمثيلي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بلغراد، حملة لإذكاء الوعي العام في صربيا والجبل الأسود بشأن الحاجة إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

والنجاح في التعاون مع محكمة يوغوسلافيا السابقة يعني أيضاً التفهم والدعم العامين بالقدر الكافي لشعب صربيا والجبل الأسود فيما يتعلق بإجراءات السلطات المختصة. وبالنسبة لهذه النقطة، ينبغي أن يكون التعاون مع المحكمة في كلا الاتجاهين، وخاصة فيما يتعلق بالإفراج المؤقت لحين المحاكمة عن بعض من وجهت إليهم لوائح اتهام وسلموا أنفسهم طوعاً وتوفر حكومة صربيا الضمانات السليمة للمحكمة بشأنهم. وتواصل السلطات في صربيا والجبل الأسود وحكومة جمهورية صربيا العمل جاهدة للوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه المحكمة. ومن طرق النجاح في الوفاء بتلك الالتزامات تسليم المتهمين طوعاً.

وقد اعتمدت صربيا والجبل الأسود، بالاشتراك مع البوسنة والهرسك، نهجاً إقليمياً للتعاون مع المحكمة. فبعد زيارة رئيس المجلس الوطني إلى سراييفو في وقت سابق من هذا العام، أنشئت لجنة مشتركة من السلطات المختصة في كلا البلدين لرصد خط الحدود ومنع الهاربين من عبوره.

وتضم صربيا والجبل الأسود صوتها دعماً لاستراتيجية إنجاز المحكمة على النحو المحدد في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ويتمثل الشرط المسبق الذي لا غنى عنه لنجاح تلك الاستراتيجية في وجود هيئات قضائية محلية وقدرة هذه الهيئات على إجراء المحاكمة في القضايا المحالة إليها واستيفاء المعايير القانونية الدولية في إجراءاتها.

ويقوم فريق المحاكمة على جرائم الحرب بمحكمة مقاطعة بلغراد حالياً بالمحاكمة في قضية أوفتشارا، وذلك بالتعاون مع محكمة يوغوسلافيا السابقة وبالتشاور معها. كما أن المدعي العام لجرائم الحرب بمحكمة مقاطعة بلغراد يتعاون بشكل فعلي مع المدعية العامة لمحكمة يوغوسلافيا السابقة في التحضير للقضايا الأخرى، الأمر الذي نتج عنه إحالة قضية أخرى إلى محكمة المقاطعة.

وقد أعدت سلطاتنا، وتحديداً وزارة العدل بجمهورية صربيا، قانوناً جديداً أرسلته إلى البرلمان لتنظيم أمر حماية الشهود والاعتراف بالأدلة التي يتم جمعها في المحاكم ومكاتب الادعاء غير المحلية. وتعرب صربيا والجبل الأسود عن رغبتها واستعدادها الكافي لإجراء المحاكمة في الدعاوى التي تحال إليها في محاكمها. ومحكمة مقاطعة بلغراد وقضاتها والمدعي في جرائم الحرب لديهم القدرة المهنية والفنية على

إجراء المحاكمة في تلك القضايا وفقاً لمعايير العدالة المعترف بها دولياً. وقد اعترفت بذلك المدعية العامة في قضية كوفاتشيفيتش حين أحيل المتهم إلى صربيا برغم الضغط الشديد الذي وقع على السلطات في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ لحملها على اعتقاله وإحالته إلى لاهاي. وتبرهن تلك الحالة على ضرورة وجود نموذج مفيد يسير في كلا الاتجاهين للتعاون المتبادل مع محكمة يوغوسلافيا السابقة. وتنتظر صربيا والجبل الأسود إحالة مزيد من القضايا لمعالجتها أمام محاكمها المحلية.

وللنهوض بقدرتنا على إجراء المحاكمة في قضايا الحرب، نتطلع إلى إتاحة مزيد من الفرص لتدريب القضاة والمدعين العامين من صربيا والجبل الأسود. ونتطلع إلى إتاحة فرص مماثلة فيما يتعلق بتقديم المساعدة في تعديل التشريعات الجنائية المحلية بحيث تتمشى مع معايير محكمة يوغوسلافيا السابقة.

ويدعو جميع قادة صربيا والجبل الأسود، بمن فيهم الرئيس ماروفيتش والرئيس الصربي تاديتش ورئيس الوزراء كوشتونيكا ووزير الخارجية دراشكوفيتش، للوفاء بجميع التزامات صربيا والجبل الأسود نحو محكمة يوغوسلافيا السابقة. فنحن نرى أن مستقبل جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة يكمن في اندماجها مع أوروبا. ولن يكون هذا ممكناً بدون المصالحة الكاملة فيما بين شعوب يوغوسلافيا السابقة. وستواصل صربيا والجبل الأسود التعاون الكامل مع المحكمة. ومحاكمنا المحلية الآن على أهبة الاستعداد لأن تقدم للعدالة جميع الأفراد المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب في إقليم يوغوسلافيا السابقة.

السيد كوسليوجيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي ثيودور ميرون، والمدعية العامة الرئيسية كارلا ديل بونتي، على تقريرهما السنوي (A/59/215) وعلى الرسالتين الواضحتين والصريحتين اللتين وجهاهما فيما يتعلق بمشاكل المحكمة الحالية، وأعربا عنها تفصيلاً في بيانيهما. وتؤكد البوسنة والهرسك مجدداً مرة أخرى دعمها للمحكمة وتثني على جميع موظفيها للجهود التي يبذلونها لمنع الإفلات من العقاب ولتقديم المسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية للعدالة، منشئين بذلك علامات فاصلة جديدة في مجال العدالة الجنائية الدولية.

وقد أثبتت محكمة يوغوسلافيا السابقة في خلال ١١ عاماً من وجودها أنها مؤسسة نزيهة تتسم بالمهنية والمقدرة. وقد اضطلعت المحكمة بدور مزدوج. فمن ناحية، كان دورها التاريخي يتمثل في تصحيح الوقائع وتحديد المسؤولية الفردية عن بعض من أبشع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، الأمر الذي يعفي المشاركين في الصراع من الذنب الجماعي. ومن ناحية أخرى، ولكنها لا تقل أهمية، كان لها دور بوصفها رائدة في مجال العدالة الجنائية الدولية، الأمر الذي مهد الطريق لوضع نظام روما الأساسي وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت ذاته، أصبح منع الإفلات من العقاب ممارسة دولية مقبولة على نطاق واسع، كما أصبحت تحقيقات محكمة يوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وعملياتهما وأحكامهما تشكل جزءاً هاماً من الممارسة القضائية الدولية.

فقد مثل مائة وأربعة متهمين بجرائم حرب في الإجراءات القضائية أمام محكمة يوغوسلافيا السابقة، منهم خمسة وعشرون متهماً صدرت بحقهم أحكام من دائرة المحاكمة التمهيدية، و٣٠ شخصاً تلقوا أحكامهم النهائية، و١٠ مدانين انتهوا بالفعل من تنفيذ أحكامهم.

ويؤسفنا أن نعلم من الرئيس ميرون أن المساعدات المالية الدولية للمحكمة على ما يبدو في طريقها إلى النضوب. وبالنيابة عن بلدي، أود أن أجدد الدعوة

للمساهمين الرئيسيين بمواصلة تقديم دعمهم للمحكمة طالما كان ذلك ضرورياً.

وتود البوسنة والهرسك بصفة خاصة أن تشدد على دور المحكمة في تحديد المسؤولية الفردية عن جرائم الحرب كشرط أساسي للمصالحة العرقية المستدامة في البلد وفي المنطقة بوجه عام. ونرى أن ما أبداه المتهمون من بوادر لا تقتصر على الاعتراف بالذنب وإنما تشمل أيضاً الإعراب للضحايا عن الندم على الجرائم التي ارتكبوها تشكل مرحلة فاصلة في عملية المصالحة. وفي هذا الصدد، تتسم الزيادة في عدد من اعترفوا بالذنب بمغزى خاص من الوجهتين القانونية والتاريخية، وكذا بالنسبة لمئات الألوف من ضحايا جرائم الحرب.

ولا تزال البوسنة والهرسك مصرّة على مواصلة الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتعاون مع محكمة يوغوسلافيا السابقة. وقد تحسن سجلنا خلال السنة الماضية فيما يتعلق بالقبض على المتهمين الذين ما زالوا مطلقي السراح وإحالتهم للمحكمة، وطلبات الوثائق، والاطلاع على المحفوظات، وإمكانية الوصول إلى الشهود بسهولة.

ويوم الإثنين الماضي، أعلنت دائرة حقوق الإنسان بالمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك قبولها تقرير حكومة جمهورية صربسكا عن الأحداث التي وقعت في سريبرينتسا وما حولها في تموز/يولية ١٩٩٥. ولا يتضمن التقرير فقط أسماء ما يزيد عن ٨٠٠ ٧ من الضحايا ويكشف عن عدة مواقع جديدة لقبور جماعية، بل يقبل أيضاً النصيب الواقع على جمهورية صربسكا من المسؤولية ويعرب عن الندم لأسر الضحايا. وبإنجاز اللجنة الخاصة المعنية بسربرينتسا تقريرها وضعت أساساً للمصالحة الناجحة بعد انتهاء الحروب.

بيد أن الكثيرين من مجرمي الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام لم يقبض عليهم بعد رغم ما أحرز من تقدم واضح ظاهر في التعاون مع المحكمة. ويوجد ذلك عقبة كبرى في طريق المصالحة العرقية لأنه، لكي يعترف البلد بماضيه المأساوي ويتركه وراءه، لا بد من ذهاب جميع من وجه إليهم الاتهام إلى لاهاي للمثول أمام العدالة. وكان ذلك أيضاً هو السبب في حرمان البوسنة والهرسك من عضوية الشراكة من أجل السلام في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في استانبول في حزيران/يونيه من هذا العام. واسمحوا لي بأن أقتبس مما قاله قادة المنظمة في هذا الصدد في استانبول.

> ”يساورنا القلق لأن البوسنة والهرسك، وخاصة بعض العناصر المعوّقة في الكيان المتمثل في جمهورية صربسكا، لم تف بالتزامها بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك القبض على من وجهت إليهم هذه المحكمة اتهامات بارتكاب جرائم حرب وإحالتهم إلى ولاية المحكمة، وذلك من الشروط الأساسية لانضمام البلد إلى الشراكة من أجل السلام“.

وقد أكد الاتحاد الأوروبي مجدداً كذلك أن التعاون الكامل مع محكمة يوغوسلافيا السابقة من جانب بلدان غرب البلقان ما زال يشكل العنصر الضروري لعملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب. كما شدد الاتحاد على أن عدم التعاون بشكل كامل مع المحكمة من شأنه أن يعرض للخطر بشكل كبير المزيد من التحرك نحو الاتحاد الأوروبي. ومن الواضح لذلك أن عدم التعاون على نحو كامل مع المحكمة يشكل الآن العقبة الرئيسية التي تحول دون أن تصبح البوسنة والهرسك إحدى ديمقراطيات أوروبا المستقرة وتنعم بالسلام والرخاء.

وقد تم تقديم ملفات جنائية بحق ٩٠٨ ٥ أشخاص إلى مكتب المدعية العامة لاستعراضها، ولكن لم يعرض على

المحاكم منهم سوى ١٠٠ شخص. ومن ثم فلم يوجه الاتهام للمئات، بل ربما للآلاف، من المشكوك في ارتكابهم جرائم حرب خطيرة في البوسنة والهرسك. وهم يشملون أعضاء في المجتمع، وأفراداً من الخارج أسهموا في اندلاع العنف، ومتفرجين لم يشاركوا في الجرائم، ولكنهم أيضاً لم يتدخلوا لوقفها.

واستناداً إلى استراتيجية الخروج التي وضعتها المحكمة، فهي تعتزم إحالة ملفات التحقيقات التي لم تتم والمواد الخاصة بالتحقيقات إلى المحاكم المحلية. وعندئذ يرجع الخيار في اتخاذ إجراء بشأن تلك القضايا إلى سلطات القضاء والادعاء المحلية. وسوف تبدأ تلك العملية في العام القادم، وستشكل اختباراً جدياً لنضج المحاكم المحلية. كما أنها ستكون خطوة هامة في بناء مؤسسات العدالة في البوسنة والهرسك، مما سيسهم في إحراز تقدم ملموس صوب إيجاد مجتمع يقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية إكمال عملية تعيين الموظفين في الدائرة الخاصة بجرائم الحرب في محكمة الدولة بالبوسنة والهرسك وإدراجها في الميزانية مع مراعاة ضخامة حجم العمل الذي سيعرض عليها في المستقبل القريب.

أما فيما يتعلق بالعنصر الخارجي في استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة، فترحب البوسنة والهرسك بالتعاون بين المحكمة ومكتب الممثل السامي في عملية إنشاء دائرة خاصة للمحاكمات على جرائم الحرب في محكمة الدولة بالبوسنة والهرسك. وندعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الفني والمالي اللازمين لقيامها بوظائفها. كما نعرب عن تأييدنا الكامل للعمل الهام الذي تعكف على أدائه بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المنطقة من أجل تعزيز سيادة القانون، بطرق منها تعزيز النظم القضائية الوطنية ودعم إصلاح الشرطة. كما يشكل رصد المحاكمات المحلية على ارتكاب جرائم الحرب إسهاماً لا غنى عنه في هذا الصدد. ونرحب بالمقترحات الرامية لزيادة اشتراك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دعم استراتيجية المحكمة للإنجاز.

السيد شترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لعلي أبدأ بالإعراب عما تكنه النرويج من تقدير كامل لإنجازات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولمستوياتهما الرفيعة، الأمر الذي يتجلى في مختلف الأحكام وفي التقريرين (A/59/183 و A/59/215) المعروضين علينا. ونود أن نشكر رئيسي المحكمتين على التقريرين السنويين التفصيليين، اللذين نرى أنهما يعكسان التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ومع أن أعمال المحكمتين قد أدت دوراً حاسماً في النهوض بقضية إقرار العدل في كل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة، فإن للمحكمتين أهمية أوسع نطاقاً كذلك. فهما تمثلان نظامين فعالين للقانون الجنائي الدولي وتتركان إرثاً من الفقه الدولي يمكن أن تسترشد به المحاكم الأخرى، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، ويثني عن ارتكاب أسوأ جرائم الحرب ذات الأهمية الدولية. ومن ثم فهي تسهم في تطوير النظام الدولي للعدالة الجنائية ومكافحة الإفلات من العقاب على الفظائع الجماعية بصفة عامة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى تعزيز التعاون بين المحكمتين وتوسيع نطاقه ليشمل المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية. وتعرب النرويج عن تقديرها لزيادة تبادل المعلومات والخبرات والاضطلاع بأنشطة مشتركة بينها، مما يساعد على تعزيز العدالة الجنائية الدولية.

ونثني على كلا المحكمتين لجهودهما المبذولة لوضع استراتيجيات الإنجاز موضع التنفيذ. وقد زادت المحكمتان كفاءتهما زيادة ملموسة، وكلتاهما ملتزمتان بالجدول الزمني. بيد أن الحالة المالية للمحكمتين تثير القلق العميق ويمكن أن تهدد تنفيذ استراتيجيات الإنجاز تهديداً شديداً. فستون في

المائة من الدول الأعضاء عليها متأخرات. وقد أدت الحالة المالية إلى تجميد التعيينات الجديدة، مما يحول دون توظيف كلا المحكمتين الموظفين الضروريين، بل ودون الإحلال محلهم. ونحن لذلك نناشد جميع الدول التي لم تف بالتزاماتها المالية بعد أن تفعل ذلك وأن تسدد اشتراكاتها المقدرة بأسرع ما يمكن.

ووفقاً لتقرير المحكمة الجنائية لرواندا، سوف يقدم ٢٥ شخصاً للمحاكمة بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وبذلك يصل عدد المتهمين الذين اكتملت محاكماتهم أو ما زالت جارية إلى ٤٨ متهماً. كما تواصل المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة العمل بكامل طاقتها، حيث تجري ست محاكمات في وقت واحد، وقد أصدرت أحكاماً في عدد قياسي من المحاكمات وإجراءات الاستئناف.

ومن دواعي سرور النرويج أن تتمكن من تمويل بناء قاعة رابعة للمحكمة في المحكمة الجنائية لرواندا، ستزيد كذلك من قدرة المحكمة على إجراء المحاكمات. ويشهد هذا الإسهام على دعمنا المستمر للمحكمة، وهو أمر أبرزته زيارة رئيس وزراء النرويج بونديفيك للمحكمة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

وقد عقدت كلتا المحكمتين العزم في تنفيذ استراتيجيات الإنجاز على التركيز على أكبر الزعماء مرتبة بين المشكوك في تحملهم المسؤولية الكبرى عن الجرائم الواقعة في نطاق ولايتيهما. وتركز المحكمتان في الوقت ذاته على إحالة القضايا المتعلقة بمجرمين من المراتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية. وهذا أمر ضروري حتى تستطيع المحكمتان إنجاز أعمالهما بحلول الموعد المحدد في عام ٢٠١٠. وعلى نفس الدرجة من الأهمية أن يوليهما المجتمع الدولي دعمه وتعاونه الكاملين.

ونرى من المشجع إنشاء دائرة جرائم الحرب بمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك واعتزام البدء في المحاكمات المحلية على جرائم الحرب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كما يسرنا أن نسمع بتحديد الشروط المسبقة لإحالة القضايا إلى المحاكم الرواندية.

وتعزى زيادة التعاون بين المحكمتين مع الدول والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة جزئياً على اتساع نطاق أنشطة المحكمتين والتطوير المستمر لبرامجهما الخاصة بالتوعية. وتثني النرويج على الجهود التي تبذلانها لتعزيز الولايات القضائية الوطنية في معالجتها لدعاوى جرائم الحرب ولتقديمهما المعلومات الدقيقة عن أنشطتهما لإذكاء الوعي بعملهما والدعم المقدم له.

وتعرب النرويج عن ترحيبها باعتماد مجلس الأمن بالإجماع في آذار/مارس قراراً يؤكد من جديد ضرورة تعزيز الجهود المبذولة للقبض على المتهمين الرئيسيين الهاربين وتقديمهم للمحاكمة، ومنهم رادوفان كاراجيتش وراتكو ملاديتش وأنتي غوتوفينا لمحكمة يوغوسلافيا السابقة وفيليسيان كابوغا لمحكمة رواندا. فما لم يقدم كبار المتهمين للعدالة لن تكون رسالة المحكمتين قد تحققت. ونشيد بالسلطات الكرواتية للتحسن الذي طرأ على تعاونها خلال الفترة قيد الاستعراض، ونتوقع منها أن تواصل بذل قصارى جهدها لكفالة إحضار الجنرال غوتوفينا إلى لاهاي.

ويجب على جميع الدول أن تحترم التزاماتها الدولية بالتعاون فيما يتعلق بطلبات الاطلاع على المحفوظات والوثائق، وتسليم المتهمين، وتقديم المساعدة الكاملة والفعالة فيما يتعلق بالشهود، وتوفير الدعم المالي والمادي، وليس أقل من ذلك تقديم المساعدة العملية في تنفيذ الأحكام. وقد أظهرت الحكومة النرويجية استعدادها للنظر في الطلبات المقدمة من محكمة يوغوسلافيا السابقة بشأن تنفيذ الأحكام،

وبعد ذلك لاستلام عدد محدود من المدانين لتنفيذ العقوبات الصادرة ضدهم في النرويج، وفقاً للقانون الوطني. ونشجع الدول الأخرى على أن تثبت استمرار التزامها تجاه أعمال المحكمتين من خلال اتخاذ إجراءات عملية في هذا المجال البالغ الأهمية.

واسمحوا لي أن أختتم بشكر جميع أعضاء المحكمة على جهودهم التي لا تكل في الاضطلاع بمهمتنا المشتركة. وبوسعي أن أؤكد لكم أننا سنفي بالتزامنا الطويل الأمد بالإكمال الناجح للمهام التي أناطها مجلس الأمن بالمحكمتين.

السيدة مور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): تظل الولايات المتحدة على التزامها القوي بدعم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتقدر الولايات المتحدة عمل المحكمتين لكفالة محاكمة أكبر المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

في ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا بد لنا من أن نعمل معا لكفالة نجاح استراتيجية الإنجاز التي أقرها مجلس الأمن، والتي تسعى إلى إكمال التحقيقات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، والمحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨، والانتهاء من العمل كله بحلول عام ٢٠١٠. وللوفاء بذلك البرنامج، يجب على صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك وكرواتيا أن تفي بواجباتها القانونية بالتعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهذا التعاون لا يشمل الحصول على الوثائق والوصول إلى الشهود فحسب، ولكن أيضا إلقاء القبض على كل الهاربين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام والموجودين في أراضيها، ونقلهم إلى لاهاي، وأشهرهم راتكو ملاديتش ورادوفان كراديتش وآنتي غوتوفينا. وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن جمهورية صربسكا لم تنجح حتى في تسليم هارب واحد من الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام إلى المحكمة، وأن تعاون صربيا والجبل الأسود تدهور إلى حالة الجمود في الأشهر الاثني عشر الماضية. وقد أوضحت الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي أن التقيد بالالتزامات الدولية تجاه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة شرط مسبق للمزيد من الاندماج في الهياكل الأوروبية – الأطلسية.

إن امتناع صربيا والجبل الأسود عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يقوض أيضا ثقة المجتمع الدولي بأنها راغبة في أن تقاضي بعدالة وفعالية مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وبأنها قادرة على ذلك. وما لم تف صربيا بالتزامها بالتعاون، فإننا لا نستطيع أن نتصور إجراء محاكمات محلية لمتهمي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كخيار معقول. وندعو كل السلطات في صربيا، لا سيما رئيس الوزراء بصفته رئيسا للحكومة، إلى العمل فورا على اعتقال وتسليم كل الهاربين المختبئين في البلد إلى لاهاي.

ونواصل دعم الجهود المبذولة للمساعدة في خلق قدرة موثوق بها في جميع أرجاء المنطقة على إجراء المحاكمات محليا لقضايا جرائم الحرب من المستويين المنخفض والمتوسط. ونلاحظ العمل الضخم المضطلع به في سراييفو في ذلك الصدد، ونحث الدول الأخرى على المساهمة في هذه المحكمة إما عن طريق المساعدة المالية المباشرة أو التبرعات العينية.

لقد سلمت الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة كل أنصبتها المقررة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن عام ٢٠٠٤، وهي ملتزمة بتقديم دعم مالي ودبلوماسي كبيرين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نلاحظ أولا تسارع خطى المحاكمات تحت قيادة رئيسها، ونشيد بذلك، ونحث كل الدول، خاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا، على الوفاء بواجباتها الدولية بإلقاء القبض على فلسيان كابوغا وكل الأشخاص الآخرين الموجودين في أراضيها الذين أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام، ونقلهم إلى المحكمة. فأولئك الهاربون الصادرة بحقهم لوائح اتهام يواصلون التحريض على الصراع في منطقة البحيرات الكبرى ويجب ملاحقتهم بفعالية وإلقاء القبض عليهم، كما طالب بذلك مجلس الأمن مرارا وتكرارا.

السيد أوانبور (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ القاضي إريك موس، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والقاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على تقريريهما المفصلين عن أنشطة محكمتيهما.

يقدر الوفد النيجيري حقيقة أن المحكمتين منخرطتان في مشروع تاريخي جوهري ينطوي على أهمية عظيمة للبشرية. إنهما تؤكدان حقا العزم الجماعي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ضمان احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون. وإن المجتمع الدولي، بتأسيسه هاتين المحكمتين، عقد العزم على وقف ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم الدنيئة الأخرى ضد الإنسانية.

لذلك يسر وفدي أن يلاحظ التقدم الكبير الذي أحرزته المحكمتان في وفاء كل منهما بولايتها بشأن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ وفي رواندا ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن التعاون بين المحكمتين جرى توسيعه وتعزيزه ليشمل المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية. وإن تبادل المعلومات والخبرات والاضطلاع بأنشطة مشتركة من قبل هاتين الهيئتين القضائيتين ساهم مساهمة عظيمة في تعزيز العدالة الجنائية الدولية. وفي ذلك الصدد، نؤمن بأن العمل الرائد لقلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ميدان العدالة التعويضية قد أثر تأثيرا إيجابيا على النظام التأسيسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ونؤمن بأن محكمة رواندا قدمت، من خلال عملها، مساهمة كبيرة في إثراء فلسفة التشريع الدولي وفي رفض ثقافة الإفلات من العقاب، عن طريق استبدالها بقيم الخضوع للمساءلة وسيادة القانون. وما فتئت قرارات المحكمة على سبيل المثال، تخلق مجموعة كبيرة من القوانين الوضعية، الأمر الذي يحظي بالتقدير من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومن المحاكم الوطنية في كل أرجاء العالم. والجدير بالذكر أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أصدرت، أثناء الفترة قيد الاستعراض، طبعة ثانية من قرصها المدمج الذي يحتوي على الوثائق الأساسية والقانون الوضعي، الذي يغطي الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢.

واستنادا إلى ذلك، نشيد بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إصدارها ١٧ حكما تتعلق بـ ٢٣ متهما منذ بدء المحاكمة الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ومما يبعث على التشجيع معرفة أن ٢٠ متهما تمت إدانتهم و ٣ متهمين تمت تبرئتهم، وأن ٢٥ شخصا سيمثلون أمام المحكمة أيضا قبل حلول نهاية هذا العام، مما يجعل العدد الكلي للأشخاص المتهمين ٤٨. ونلاحظ أن محاكمات ١٦ محتجزا في الوقت الحاضر يتوقع أن تبدأ اعتبارا من عام ٢٠٠٥ فصاعدا.

وفي ما يتعلق باستراتيجية الإنجاز، نشعر بالارتياح حيال أن أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تسير حسب الجدول الزمني المقرر وستستكمل كل المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٨، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ومن الملائم أن يصب المدعي العام اهتمامه على الأفراد الذين كانوا يشغلون مناصب قيادية باعتبار أنهم يتحملون أعظم المسؤولية عن الجرائم المرتكبة، بينما الذين جرى تصنيفهم على أنهم شاركوا في الجرائم من المستويين المتوسط والمنخفض ينبغي نقلهم إلى الولايات القضائية الوطنية لمحاكمتهم. وإننا ندعو الدول إلى التعاون لتيسير اعتقال وتسليم الأفراد الـ ١٧ الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام والمتهمين الـ ١٦ الذين ما زالوا فارين. وتحقيقا لذلك الغرض ندعو أيضا الى تعزيز النظم القانونية الوطنية في جهد لكفالة النقل السلس للأفراد المعنيين إلى الولايات القضائية الوطنية لمحاكمتهم.

ونشيد بمحكمة رواندا على جهودها لتحسين كفاءتها التشغيلية من خلال الإصلاحات الإدارية وإعادة الهيكلة التنظيمية التي طبقت في قلم المحكمة والأقسام الهامة الأخرى من شعبة الخدمات القضائية والقانونية، فضلا عن شعبة خدمات الدعم الإداري. وتمثلت التغيرات المهمة في إعادة توحيد آليات دعم الشهود والمجني عليهم في قلم المحكمة ضمن قسم واحد، وإعادة دمج إدارة مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز مع إدارة شؤون محامي الدفاع، لتكوين قسم إدارة محامي الدفاع والاحتجاز. ونشيد بالجهود الحازمة لقلم المحكمة ومبادرته بغية النهوض بمعرفة ووعي أحسن على مختلف مستويات المجتمع المدني، في ما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وخصوصا في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى. ونقدر التحسن المهم المحرز في حفظ السجلات ونشر الوثائق القضائية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بتوفير قاعدة بيانات مستكملة تتضمن السجلات القضائية التي يمكن للعموم الوصول إليها عبر موقع المحكمة على شبكة الإنترنت.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نشيد بالمبادرات المهمة التي قامت بها المحكمة لزيادة فعالية ووتيرة إجراءاتها، مما مكن الدوائر الابتدائية من النظر في ست محاكمات من حيث الموضوع، وقضيتي انتهاك حرمة المحكمة، وأصدرت حُكمين بشأن موضوع الدعوى وتسعة أحكام متعلقة بتحديد العقوبة ناجمة عن تسعة إقرارات بارتكاب الجرائم. والجدير بالملاحظة أنه كان بوسع دائرة الاستئناف أن تبت في ١٧ طعنا عارضا وأربعة طعون في الأحكام وطلبا واحدا لإعادة النظر في القضية خلال الفترة قيد الاستعراض.

كما نسجل بارتياح الإصلاحات الداخلية التي أجريت على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بهدف إتمامها لعملها في الأجل المحدد. ومن المهم أن الإصلاحات الداخلية تضمنت إدخال تعديلات جديدة على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لضمان أن تستوفي كل قرارات الاتهام التي تقرها المحكمة التوجيهات الصادرة عن مجلس الأمن والإذن للدوائر الابتدائية بإحالة قضية ما إلى أية ولاية قضائية يمكنها محاكمة المتهم بصورة عادلة دون فرض عقوبة الإعدام.

والجدير بالذكر أيضا أن المحكمة واصلت إعداد الدول في المنطقة لمقاضاة جرائم الحرب. وفي هذا الصدد، فإن الجهود المتضافرة الرامية إلى تسهيل الإعداد للمحاكمة عن طريق دعم إصلاح القوانين وحماية الشهود ومرافق الاحتجاز وبناء القدرات والحلقات الدراسية وتدريب موظفي المحاكم المحلية في جميع أرجاء يوغوسلافيا السابقة خطوات تم القيام بها في الاتجاه الصحيح.

أخيرا، إن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحاجة إلى تلقي دعم المجتمع الدولي باستمرار. وينبغي بخاصة توفير الموارد المالية المناسبة لهما لكي تنهيا عملها في الوقت المحدد. وتعيد نيجيريا التأكيد على دعمها المتواصل لعمل المحكمتين مع التصميم الجماعي على مكافحة الإفلات من العقاب وإساءة استعمال القانون الإنساني الدولي.

السيد موانديمبوا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلدي، على غرار الذين تحدثوا قبلنا، بتقرير الأمين العام، مثلما يرد في الوثيقة A/59/183، والتقرير السنوي التاسع الذي قدمه إلى هذه الجمعية القاضي إريك موسى، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما نود أن نشكر القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على التقرير السنوي الحادي عشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويود وفد بلادي أن يشيد بالعمل الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال المدة قيد الاستعراض. فمنذ تموز/يوليه ٢٠٠٣، شرعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ٥ محاكمات جديدة تتعلق بـ ١١ متهما. وتبين تجربتنا عبر السنين الماضية أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد سرعت وتيرة تناول القضايا الجديدة.

ويرحب وفد بلدي بآخر صيغة لخطة الإنجاز المقدمة إلى مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ونأمل أن تتلقى المحكمة الموارد التي تمس الحاجة إليها بغية تسهيل تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وإننا نطالب الدول الأعضاء بدفع مساهماتها إلى المحاكم المخصصة لتسهيل عملها.

أما بخصوص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فيود وفد بلدي أن يشيد بالمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، السيد حسن بوبكر جالو، على جهوده الرامية إلى زيادة عدد المحاكمات وإجراء محاكمات سريعة. فقد وضع المدعي العام، منذ توليه منصبه، خطة عمل لاستراتيجية الإنجاز. وتحت قيادته، أعيد تنظيم فريق التعقب وطُلب قدر أكبر من التعاون من البلدان التي تحتفظ ببعض الهاربين. كما أننا نشيد بالمدعي العام، ليس على حضوره المعتاد والدائم في رواندا وتحديد مواقع الجرائم ومكتب شعبة التحقيقات فحسب، ولكن على تعاونه الكبير مع حكومة رواندا.

وقد عملت تترانيا مع المحكمة بشكل وثيق، بوصفها دولة مضيفة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فنفذنا اتفاق البلد المضيف بشكل كامل ويسرنا احتياجات أخرى عن طريق لجنة التيسير المشتركة لكبار ممثلي تترانيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وبما أن المحكمة تعمل الآن في سبيل إنهاء عملها عام ٢٠٠٨، يود وفد بلدي أن يدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تحديد هيئة قضائية دولية لمرفق المحكمة بعد إتمام عملها. فقد استُثمِر الكثير في وضع الهيكل الأساسي هناك، ولذلك فمن المعقول الشروع في التفكير في أحسن طريقة لإعادة استعمال المرفق لمصلحة المجتمع الدولي.

السيد كامانزي (رواندا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم على الفرصة التي وفرتها هذه الجلسة التي استمعنا خلالها إلى بياني رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. ويود وفدي أن يقصر ملاحظاته على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. نود أن نشكر ونهنئ رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي إريك موسى، على بيانه. ونرحب بتأكيده على أن استراتيجية الإنجاز ماضية في مسارها. وتود حكومة رواندا

أن تؤكد للقاضي موسى وللجمعية العامة على دعمها المستمر للمحكمة.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، ستكون قد مرت ١٠ سنوات على اتخاذ مجلس الأمن قرار إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونقر بأن هذه فرصة جيدة لنُقَيم أداء المحكمة لحد الآن. كما ينبغي أن نتساءل كذلك عن الأشياء التي من الضروري القيام بها لضمان استمرار المحكمة في تحسين فعاليتها وكفاءتها حتى يتسنى لها إتمام عملها في الإطار الزمني المتفق عليه.

أتمت محكمة رواندا محاكمة ٩ أشخاص منذ أن بدأت عملها. وقد استكملت محاكمة إحدى عشر شخصا آخرين في المحكمة الابتدائية، وهم ينتظرون الاستئناف. وتجري محاكمة ٢٥ شخصا، بينما ينتظر ١٧ شخصا آخرين محاكمتهم. وإن ثمانية أشخاص ممن وتستهدف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا محاكمتهم، ضمنهم فيليسيان كابوغا وهو أحد أهم العقول المدبرة للإبادة الجماعية ومن الممولين الرئيسيين لها، ما زالوا هاربين. ونناشد كل الدول الأعضاء التعاون مع المحكمة بغية ضمان تقديم جميع المتهمين إلى العدالة.

ورغم أننا نقر بعمل المحكمة المنجز لحد الآن ونشيد به، ينبغي أن نشير إلى أننا كنا نأمل قبل عشر سنوات، حينما تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أن يكون قد تم إحراز قدر أكبر من التقدم لحد الآن. ونسجل أن مكتب المدعي العام كان قد حدد في البداية أكثر من ٣٠٠ ”سمكة كبيرة“ تتعين مقاضاتها أمام المحكمة قبل أن تستكمل المحكمة عملها. أما اليوم، فإن هدف الإنجاز المحدد من طرف بات أكثر تواضعا. فإذا استطاعت المحكمة أن تعتقل المشتبه فيهم الهاربين وتحاكمهم، وإذا استطاعت أن تنجز المشتبه فيهم الذين ينتظرون المحاكمة وكذلك من تجري محاكمتهم أو من ينتظرون الاستئناف، فستكون المحكمة قد أتمت محاكمة ٧٧ شخصا حينما تنهي عملها. ونظرا لكون المحكمة لم تستكمل إلا محاكمة ٢٠ من بين هؤلاء الأشخاص في المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف في السنوات العشر الماضية، يتحتم عليها أن تعمل بفعالية وتُمنَح الدعم الضروري من جانب الجمعية العامة حتى تنجز العمل المتبقي خلال السنوات الست المقبلة.

وتذكر حكومة بلدي بأن نقل القضايا من المحكمة إلى هيئة قضائية رواندية كان يعتبر مركزيا في تقديم مرتكبي الإبادة الجماعية إلى العدالة عند تأسيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قبل ١٠ سنوات. وبالرغم من أن عملية نقل القضايا لم تبدأ بعد، فإننا نأمل أن تنطلق قريبا. إننا نقف على أتم الاستعداد لتيسير العملية حيثما كان ذلك ممكنا.

كما تدرك حكومة بلدي أن نقل ٤٠ قضية على الأقل إلى رواندا من أجل المحاكمة قد تكون الطريقة الوحيدة الواقعية أمام المحكمة لإتمام عملها داخل الإطار الزمني المحدد في استراتيجية الإنجاز.

وفي ما يتعلق بالقلق الذي تم الإعراب عنه بشأن كون عقوبة الإعدام ما زالت في المدونات القانونية لرواندا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لتجديد تأكيدنا على أن عقوبة الإعدام لن يتم اللجوء إليها بخصوص القضايا المنقولة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

كما نود أن نسجل أن رواندا ستحتاج إلى دعم لتدريب محققيها ومحاميها وقضاتها وكذلك للنهوض بالمنشآت والهياكل الأساسية لمحاكمها، من أجل إجراء هذه المحاكمات بأعلى مستوى من المهنية والفعالية. وهذا التقييم يحظى بالتأييد في التقرير السنوي التاسع للمحكمة. وتجري حكومة بلدي نقاشا مع المحكمة بشأن المسألة، ونتوقع أن

تكون بارزة في مناقشتنا لهذا البند من جدول الأعمال السنة المقبلة.

وتقدر حكومة بلدي دعم المجتمع الدولي الذي مكنها من بناء مرفق للاحتجاز في رواندا يطابق المعايير الدولية. ونتوقع الآن أن يقضي المدانون مدة أحكامهم في رواندا وسيسهم ذلك في عملية المصالحة والتعافي والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب، بما أن الشعب سيكون قادرا الآن للربط مباشرة بين الجرائم المرتكبة والعقوبات التي تم إصدارها.

ترحب الحكومة الرواندية بالتقدم الذي تم إحرازه في النهوض بكفاءة وفعالية للمحكمة عموما خلال الشهور الإثني عشر الماضية. وما زال شعب رواند يتطلع إلى أن تقيم المحكمة العدل على مرتكبي الإبادة الجماعية سنة ١٩٩٤ والمخططين لها. إن العدالة مكون مركزي ولا غنى عنه في عملية المصالحة والانبعاث الوطني في رواندا. وبالتالي نعتبر أنه من الأساسي أن تنجح المحكمة في مهماتها التي حددناها لها، بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة.

وتود حكومة بلدي مرة أخرى أن تجدد التزامها بالعمل على دعم الأجهزة الثلاثة للمحكمة، كما فعلنا خلال السنوات العشر الماضية.

إننا قلقون إزاء التأخير في تسديد الدول الأعضاء للاشتراكات المقررة للمحكمة أو عدم تسديدها الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات مالية جادة، مما تفضي إلى تجميد التوظيف وتباطؤ العمل. ويأتي التباطؤ في وقت نتطلع فيه إلى أن تعمل المحكمة بثبات في اتجاه تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز. إنه لمن الواجب أن تسدد الدول الأعضاء اشتراكاتها في وقتها وبالكامل ومن دون شروط، إذا كان لنا أن نحقق الأهداف المحددة في استراتيجية التنفيذ.

أخيرا، يود وفد بلدي أن يسترعي انتباه الجمعية العامة إلى مأزق العديد من الناجين من الإبادة الجماعية لسنة ١٩٩٤ الذين يعيشون في ظل ظروف بالغة الصعوبة. فأغلب الناجين من الإبادة الجماعية، وخاصة الأيتام والأرامل وضحايا العنف الجنسي، أفقر وأكثر عرضة للأذى اليوم مما كانوا عليه قبل ١٠ سنوات. وينبغي للجمعية أن تدرك، على وجه الخصوص، مأزق آلاف النساء اللواتي أصبن بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية نتيجة تعرضهن للاغتصاب خلال الإبادة الجماعية. وفي حين يتلقى الأشخاص الذين إما اغتصبوهن أو أعطوا الأوامر باغتصابهن الرعاية والعلاج في مرفق الاحتجاز بأروشا، فإن الضحايا لم يتلقين مثل هذه العناية، ونتيجة لذلك فارق العديد منهن الحياة بسبب الإيدز. ونحث الجمعية على الإقرار بخطورة ظروف مثل هؤلاء الناس وأن تدعم مشروع قرار من أجل مساعدة الناجين من الإبادة الجماعية في رواندا، سوف يعرضه في جلسة عامة خلال هذه الدورة ممثل نيجيريا بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

السيدة كاتونغي (أوغندا) (تكلمت بالانكليزية): فيما نحن نتدارس جماعيا التقرير السنوي التاسع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والتقرير الحادي عشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة اللذين عرضهما ببلاغة رئيسا المحكمتين كل على حدة، علينا أن نقيم الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لتصحيح الأخطاء الخطيرة التي سمحت بوقوع مثل هذه المآسي الفظيعة في المقام الأول. وبينما نفعل ذلك، علينا أن نقيم نجاحات وإخفاقات كلتا المحكمتين الدوليتين على حد سواء بأكبر قدر ممكن من الشمولية والصراحة. وما دون ذلك سيكون إساءة لذكرى ضحايا الإبادة الجماعية وجرائم أخرى خطيرة ضد الإنسانية.

ونود أن نعرب عن تعازينا الصادقة برحيل القاضي ريتشارد ماي الذي ما زالت مساهماته النفيسة في عمل المحكمة وهيئات أخرى مستمرة.

إن دور المحاكم الدولية في مجال العدالة الجنائية الدولية دور أساسي. ويتعين علينا أن نعزز ذلك الدور في سياق – ولمصلحة – السلام والعدل الدوليين اللذين يمثلان شرطين مسبقين لقيام مجتمعات محلية مستقرة وتحقيق التنمية. علاوة على ذلك، فإن السجلات التي تم الحصول عليها من المحكمتين مصدر نفيس يجب استخدامه للعمل على التعافي والمصالحة بين شعوب رواندا والبلقان والبلدان المجاورة المتضررة. كما تساهم بشكل هام في سيادة القانون والعدالة عالميا.

أشير في البداية إلى التقرير التاسع لمحكمة رواندا. سمعنا السنة الماضية في مجلس الأمن كيف أن محكمة رواندا ابتليت بنقص التمويل وبالموظفين الذين لا يتحلون بالكفاءة والمحاكمات التي تأخرت بدون موجب، مما تسبب بالكمد والرعب للضحايا وعائلاتهم وكذلك للمجتمع الدولي.

وبعد ملاحظة التأثير السلبي لعدم كفاية التمويل والموظفين في الماضي، نعتقد أن كون المراقب المالي اضطر إلى تجميد موظفين جدد في الفترة قيد الاستعراض يمثل نكسة.

إن إخفاق الدول الأعضاء في أداء اشتراكاتها للمحكمة ليس جديدا، وقد يكون نتيجة عجز حقيقي عن فعل ذلك من جانب الدول المتضررة، خاصة تلك التي تواجه تحديات تنموية. ويجب عدم ترك المحكمة تعاني بسبب ذلك الظرف غير الملائم. وقد يكون من الممكن إيجاد سبل جديدة ومبتكرة للوفاء بتلك الاحتياجات. ولا نغالي في الحاجة إلى إمداد المحكمة بالموارد الكافية لتمكينها من الانتهاء من القضايا داخل الإطار الزمني المخصص لها.

ويشير التقرير كذلك في الفقرة ٦٨ إلى سحب ثمانية من محامي الدفاع ''لأسباب تنطوي على ظروف استثنائية''. وربما كان من المفيد، بروح من الشفافية وبغية مساعدتنا على استخلاص دروس هامة، أن يقدم التقرير شرحا أوفى عن ذلك. ومع ذلك، وبعد ما استمعنا هذا الصباح إلى الرئيس إريك موز، من الواضح أن الوضع يتطلب تقويما عاجلا.

وعلى صعيد سار، من المشجع أن نرى أنه تم في نفس الفترة – أي من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ – إحراز تقدم هام في معالجة القضايا، من المحاكمات الجديدة إلى المحاكمات الجارية، إلى المحاكمات التي تم الانتهاء منها، كما يتضح في التقرير.

ومع ذلك، حتى عندما نثمن هذا التقدم، يجدر بنا أن نشير إلى أن رقم ٤٨ متهما الذين يتحملون المسؤولية قد يبدو غير ذي أهمية حيال وضع قتل فيه مئات آلاف الرجال والنساء والأطفال الأبرياء بصفاقة. ومن جهة أخرى، علينا، كمجتمع دولي، أن نشيد بمجلس الأمن على تدخله لضمان أن تنتهي المحكمة بحلول عام ٢٠٠٨ من كل محاكماتها. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث كل الدول المطالبة بذلك على أن تعتقل وتنقل كل المتهمين والمشتبه فيهم الذين ما زالوا فارين. علاوة على ذلك، علينا أن نساعد المدعي العام، السيد حسن جالو، في مساعيه لنقل الأشخاص الذين يحددهم كي يحاكموا في ولايات قضائية وطنية. كما نرحب بتعيينه للجنة رصد استراتيجية الإنجاز، وندرك الأثر الإيجابي لروح التعاون الموجود بين مكتبه والحكومة الرواندية.

ويتمثل نجاح آخر مهم للمحكمة في اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥١٢ (٢٠٠٣) الذي مكن من توظيف قضاة مخصصين إضافيين. وفوائد ذلك بينة بذاتها مع بدء إجراءات

محاكمات جديدة، وهو ما أحيا بدوره آمال الضحايا. ويجب توسيع هذا الزخم، ونحن مسرورون لكون المحكمة ماضية بالفعل في القيام بذلك.

لقد أثبتت رواندا حكومة وشعب من خلال نظامها القانوني، محاكم ''الغاكاكا''، أنها قادرة على معالجة بعض مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية داخل ولايتها القضائية الوطنية. وبالتالي، لسنا مترددين بتاتا في التوصية بأن يخضع أولئك الأشخاص الذين ثبت أنهم كانوا مشاركين سواء على المستوى المتوسط أو الأدنى في الإبادة الجماعية لسنة ١٩٩٤ للولاية القضائية الوطنية الرواندية. إضافة إلى ذلك، نحث على مساعدة الحكومة الرواندية، عند الاقتضاء ، على تعزيز نظامها القضائي.

لقد سجلنا مناشدة المحكمة مدها بالموارد لتمكينها من الحصول على خدمات المترجمين غير المصادق على مؤهلاتهم بغية التصدي للتحديات التي يطرحها تزايد الحاجة إلى الترجمة خلال المحاكمات. وهذا طلب معقول، في رأينا، ويجب الرد عليه بالإيجاب. وهو طلب معقول كذلك، بما أن المترجمين غير المصادق على مؤهلاتهم لن يكونوا أقل كلفة فحسب، وإنما سيكون توظيفهم أسرع كذلك. وهذا سيؤدي إلى محاكمات أسرع، تتقيد في نفس الوقت بمبادئ العدالة الطبيعية. إن نقص الترجمة الكافية لا ينتقص من حقوق الضحايا والمدعى عليهم فحسب، وإنما يبطئ كذلك إحقاق العدل.

ونعتقد أن المحكمة تعرف الحاجة إلى أن يدرك الشعب الرواندي بشكل محسوس أنه يجري إحقاق العدل. ونرى هذا من خلال جهود قسم العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي للوصول إلى الجماهير الرواندية وإشراكها وإبلاغها بشكل منتظم عن المحاكمات حسب تطورها وإجرائها.

وبالمثل، نود أن نشكر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على الخطوات الهائلة التي قامت بها لتجاوز العراقيل التي واجهتها لتحقيق تقدم.

وعلينا أن نلبي النداءات التي وجهها الرئيس تيودور ميرون في بيانه هذا الصباح. علاوة على ذلك، علينا دعم الإصلاحات الهامة التي باشرتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تماشيا مع التزامها إزاء استراتيجيات الإنجاز وإزاء هدف تلبية متطلبات قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وتشكل كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون، دليلا على أن المجتمع الدولي عاقد العزم على تقديم مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم الخطيرة ضد الإنسانية إلى العدالة. وبالتالي، نعتبر أنه من الهام جدا أن نتذكر القول المأثور القديم بأن درهم وقاية خير من قنطار علاج، وعلينا أن نقيم أنظمة إنذار مبكر تنذر العالم بشأن الأحداث التي تفضي إلى مثل هذه الجرائم. فلم يعد بإمكاننا أن نتحمل الجلوس غير مبالين عقب ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم أخرى خطيرة من ذلك القبيل.

أخيرا، يتضح من الاستعراضين أن كلتا المحكمتين حققتا تحسنا ملحوظا في الفترة قيد الاستعراض، وما زالتا تسعيان إلى شراكات مع البلدان والمنظمات الدولية المعنية بغية تحقيق مزيد من التحسين. ولهذا يجب أن نتوجه إليهما بالتهنئة.

إن الدرس الواجب استخلاصه من كل هذا هو أنه على المجتمع الدولي ألا يتجاهل أبدا مرة أخرى تطورات إبادة جماعية وهي ترتكب ضد شعب ما. إنها مكلفة، ليس من حيث المعاناة الإنسانية والصدمة

الاجتماعية، وإنما كذلك من حيث الوقت والمال والموارد التي تنفق في محاولة إصلاح الضرر. علاوة على ذلك، لا يمكن في الواقع إصلاح إلا جزء من الضرر، بغض النظر عن أفضل نوايانا وجهودنا.

يمكن للمحاكمات أن تكون طويلة جدا، وإذا شعر الضحايا بأنهم يتعرضون للعراقيل، فإنهم يحسون بأنهم خدعوا مرتين. والقول المأثور القديم بأن تأخير العدل ظلم وثيق الصلة جدا بالموضوع.

ختاما، إن التوصيات الواردة في التقريرين متواضعة ووثيقة الصلة بالموضوع تماما، وبالتالي ينبغي تنفيذها. وبذلك، سيحصل الضحايا على نوع من الراحة والتعافي، بينما يتحمل مرتكبو الجرائم في النهاية المسؤولية عن جرائمهم الشنيعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة خلال هذه الجلسة. هل لي أن أعتبر بالتالي أن الجمعية العامة تريد اختتام نظرها في البندين ٥٠ و ٥١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.